الـفـهـرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: باعتراف إسرائيل: العقوبات الجماعية في القس غير مجدية	٢
موجز تنفيـــذي	٣
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٥
ب- الموقف الفلسطيني	٩
ت- الموقف العربي	١٦
ث- الموقف الدولي	٢٢
ج- الموقف الاسرائيلي	٢٦
ح- الموقف الأمريكي	٣٠
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٣٣
ب- الأسرى والمعتقلون	٣٣
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٣٣
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٣٤
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٣٤
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٣٥
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٣٥
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٣٦
ذ- انتهاكات المستوطنين	٣٦
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- بحث جديد: حجم كبير للإقصاء الرقمي للغة العربية وللتمييز الرقمي على مواقع وزارات الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها.	٣٧
ب- مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية": حقوق أكثر لليهود ومعارضة لتقويض المحكمة العليا	٤١

كلمة العدد

باعتراف إسرائيل: العقوبات الجماعية في القدس غير مجدية

شكلت سلسلة الهجمات المتصاعدة في القدس المحتلة أول اختبار أمني هام لحكومة الاحتلال الجديدة، ومحاولة للتعرف على سلوكها الميداني أمام التهديدات التي تصدرها، مع العلم أن التحذيرات الصادرة عن الجهات الأمنية تطالب الحكومة وأجهزتها وجيشها بأن يتم إدارة الوضع الميداني الحالي مع الفلسطينيين مع إبقاء عين مفتوحة على "اليوم التالي"، بالتزامن مع تفعيل اتخاذ المزيد من الإجراءات العقابية الجماعية ضد الفلسطينيين، رغم عدم فعاليتها وجدواها، كما أثبتت التجربة.

ديفيد كورين المدير التنفيذي لمعهد القدس للدراسات السياسية، والذي شغل سابقًا مدير الخطة الخمسية للتعليم في شرقي القدس، ومستشار رئيس بلديتها لشؤون المقدسيين، زعم أن "مناطق شرقي القدس المحتلة تشبه حساءً في إناء يغلي ويغلي، غالبًا ما يكون مغطى بغطاء، وبالتالي يعمي أعيننا عن رؤية ما يحدث تحتها، وبالتالي فإن مستوى التوتر والعنف يطفو كل بضعة أسابيع أو أشهر، يفيض ويكشف عن فقاعة داخلية، وكل من يعرف ما يجري في القدس يدرك أن الفقاعات لا تتوقف للحظة، حتى عندما يكون هناك صمت وغياب للأحداث."

وأضاف كورين في مقال نشرته" القناة ١٢"، أنه "على خلفية التصعيد في الأحداث الأمنية الفلسطينية بالتحديد، من المهم على حكومة الاحتلال اتخاذ قرارات من شأنها أن تجلب الهدوء، ولا تشجع العناصر المعادية على إشعال الأوضاع مرة أخرى، فالحكومة الآن تواجه أول اختبار أمني هام لها، وسلوكها يخضع للتدقيق من قبل جهات مختلفة في الشرق الأوسط، وفي الشارع الفلسطيني، ويُنظر إلى ترددها بأنه ضعف إسرائيلي وتراخ، ومن ناحية أخرى، فإن تشديد القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين غير المنخرطين بالعمليات الفدائية سيخلق تأثيرًا معاكسًا، لن يؤدي إلا لزيادة دائرة التوتر والعنف."

وأشار إلى أن "الطريقة التي تدار بها سياسة الطوارئ الحالية، وعمليات صنع القرار يجب أن تتم مع إبقاء عين واحدة مفتوحة في جميع الأوقات "لليوم التالي"، باستخدام "بنك" أهداف للحكومة بشكل متناسب وبطريقة متمايزة، لأن الوضع في القدس يختلف عن باقي المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يمكن ردعها أو ابتزازها، ولذلك من الأهمية بمكان إدارة أحداث التصعيد في القدس المحتلة بذكاء، من خلال مزج العوامل المدنية من قبل البلدية، والعوامل الأمنية المصاحبة، تحسباً "لليوم التالي."

ودعا كورين "لإنشاء قيادات فلسطينية محلية في القدس من شأنها تهدئة الأوضاع المشتعلة، من بينهم التجار ورجال الأعمال الذين لديهم مصلحة اقتصادية في تهدئة المنطقة، والمرشدون الاجتماعيون الذين يعملون بشكل روتيني وفي حالات الطوارئ لخلق روابط إيجابية قائمة على تمكين نماذج الحياة التعاونية في القدس، والتمييز بشكل حاد بين اليد الأمنية القاسية التي لا هوادة فيها ضد العناصر العنيفة، واليد المدنية ضد غيرهم، وبناء علاقات ثقة مستمرة مع مرور الوقت، حتى في أوقات التوتر الأمني".

وتقول الخلاصة الإسرائيلية أنه على خلفية التوتر الكبير الذي نشأ في شرقي القدس بعد إغلاق مخيم شعفاط للاجئين، برز السؤال حول فعالية وشرعية الإجراءات العقابية، وعلى رأسها تطبيق الإغلاقات، لأن التجربة أثبتت أن الإجراءات والتدابير العقابية الجماعية دون منطق سليم وبتركيز جغرافي دقيق، ليست مجدية، كما أن سياسة هدم منازل المقدسيين تحت غطاء الأمن، لن يكون أداة ردعية، على العكس من ذلك، فإنه سيزيد بشكل كبير من دائرة العداء الموجودة بالفعل للاحتلال في المنطقة.

- **موجز تنفيذي:**

أبرز التقرير الشهري لشهر شباط ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، على موقف الأردن الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية بكافة أركانها؛ شعبًا وأرضًا ومقدسات، مؤكدا جلالته دعم الأردن ومساندته للأشقاء الفلسطينيين لنيل حقوقهم في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني، وتشديد جلالته على ضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين، وضرورة إعادة إطلاق المفاوضات لتحقيق السلام العادل والشامل، على هذ الأساس، بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر شباط ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مُبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات: -

- **استشهاد (٣١) فلسطينيا خلال شباط ٢٠٢٣؛ من مختلف محافظات الضفة الغربية، فيما بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خلال هذا الشهر على يد قوات الاحتلال ومستوطنيه (١٦٤) فلسطينيا من الضفة الغربية.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (٥٧٦) فلسطينياً: (من أبناء الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة المحتلين)، محافظة الخليل في المرتبة الأولى من حيث عدد المعتقلين البالغ عددهم ١١١ معتقلا، تليها القدس بـ ٨٦ معتقلا، ثم رام الله بـ ٧٨ معتقلا، فيما توزع بقية المعتقلين بين محافظات الضفة وقطاع غزة. فيما توزع بقية المعتقلين بين محافظات الضفة، وهذا علاوة على إصدار أوامر بالإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر حيث تم إصدار أحدها بحق الشيخ ناجح بكيرات، (نائب المدير العام للأوقاف الإسلامية في مدينة القدس.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٥٤٤) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة انتهاكاتها الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى فرض قوات الاحتلال تشديداتها على أبواب المسجد الأقصى المُبارك، والتضييّق على المصلين وتكثيف عمليات التفتيش واحتجاز بطاقات الهويات الشخصية، وذلك بالتزامن مع تأمين قواتها اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، إذ اقتحم (٣٥٨٣) مستوطناً المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، وفي سياق متصل سقط حجر من السطح الخارجي لمصلى قبة الصخرة المشرفة بالمسجد الأقصى المبارك في ٦ شباط، وهذا الحجر هو جزء من بلاط خزفي، أُضيف لمسجد قبة الصخرة**

المشرفة بعد الترميم المصري الأخير، كما جرى الاعتداء على كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، من قبل مستوطنين إسرائيليين.

- **واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد شهر شباط ٢٠٢٣، (٢٨) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.**

- **إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.**

- **مواصلة اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر شباط ٢٠٢٣ (١٦١) اعتداءا شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (٦٩) حادثة مصادرة ممتلكات.**

وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير ورقة بحثية نشرها مركز "مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" حيث تستعرض بحثًا أصدره مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست الإسرائيلي، يوضح بأن هناك تمييزاً واضحاً في توفير المعلومات الرقمية باللغة العربية، على مواقع المعلومات والخدمات والدفع الخاصة بالحكومة الإسرائيلية، ووزاراتها، والمؤسسات المختلفة التابعة لهان وهي بذلك لا تستوفي معايير "المساواة الرقمية" فيما يتعلّق باللغات المستخدمة على مواقعه، ويعرّف البحث مفهوم الفجوة الرقمية مُفصلا معيقات اللغة وغياب الملاءمة اللغوية والثقافية والتي تقيّد إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات.

أما الموضوع الثاني فيستعرض استطلاعا لـ "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠٢٢، والصادر عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، إذ تظهر نتائجه ارتفاع في نسبة اليهود الذين يرون أنهم يجب أن يحظوا بحقوق أكثر من العرب في إسرائيل، في حين يعتقدون أن النظام الإسرائيلي ديمقراطي حتى بالنسبة للعرب، فيما سجل تراجع كبير بثقة اليهود بمؤسسات الدولة

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه، دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية على كافة الصعد الدولية والإقليمية وفي جميع المحافل وتأكيده على أن القضية الفلسطينية هي القضية الأبرز التي لا يمكن تجاوزها، فهي القضية الأولى ومفتاح السلام والاستقرار الشامل والدائم، وتشديد جلالته على أنه لا أمن ولا استقرار ولا سلام في المنطقة دون حل يرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، ويلبي حقه في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، يستعيد فيها كامل حقوقه المشروعة.

وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمر بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ورفض جلالته لأية محاولات تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.

وانطلاقا من هذه الثوابت، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني في كلمة ألقاها بمؤتمر دعم القدس "صمود وتنمية" الذي عقد بالقاهرة، يوم الأحد ٢/١٢، على ضرورة توحيد الجهود العربية لدعم صمود الأشقاء الفلسطينيين على أرضهم، مُبينا جلالته بأن القضية الفلسطينية ستبقى في مقدمة أولويات القضايا العربية، قائلا: "يرتبط محور اجتماعنا اليوم بوجدان كل عربي، فبيت المقدس، هو قبلة المسلمين الأولى، ولا يمكن لمنطقتنا أن تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار، والقضية الفلسطينية تراوح مكانها،"

كما شدد جلالته على أن الحفاظ على فرص السلام على أساس حل الدولتين يتطلب وقف كل الانتهاكات الإسرائيلية والاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، ومحذرا جلالته من محاولات التقسيم الزماني والمكاني التي تعيق فرص تحقيق السلام المنشود، وأن أية محاولة للمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم، ستكون لها انعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة بأكملها، ومجددا جلالة الملك التأكيد على وقوف الأردن إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين، مطالبا المجتمع الدولي بتلبية حقوقهم العادلة والمشروعة، بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية."

وفي المؤتمر ذاته قال جلالته: "هذا عهد الرسالة النبوية الهاشمية، كما ورثناه عن جدي الشريف الحسين بن علي، حين لبى نداء أبناء فلسطين، قبل أكثر من مئة عام، وفي إطار هذه المسؤولية التاريخية، فإننا في المملكة الأردنية الهاشمية، نقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا المسيحيين في القدس في الحفاظ على كنائسهم وتصديهم للانتهاكات والاعتداءات عليها، ونؤكد على التزامنا بالعهدة العمرية، التي حفظت الوئام والعيش المشترك في القدس، منذ أكثر من ألف وأربعمئة عام".

وخلال لقاء جمع جلالته مع أكاديميين أردنيين متخصصين في مجال العلوم السياسية، الذي عقد في قصر الحسينية يوم الأربعاء ٢/٨، أكد جلالته بأن القضية الفلسطينية تشكل الجوهر الأساسي لتحركات الأردن الدبلوماسية خارجيا لحشد الدعم للأشقاء الفلسطينيين، وذلك خلال جولاته الخارجية ولقاءاته التي عقدها

عربيا ودوليا في القاهرة وأبو ظبي والدوحة، وصولا إلى أوتاوا وواشنطن، وأكد جلالته بأن الهدف الرئيسي منها هو ضمان المحافظة على التهدئة في الأراضي الفلسطينية في الفترة الحالية، وبما يحافظ على فرص الوصول إلى حل سياسي على أساس حل الدولتين، وشدد جلالته على ضرورة وقف الإجراءات الأحادية والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مُجددا جلالته التأكيد على ضرورة شمول الأشقاء الفلسطينيين في المشاريع الاقتصادية الإقليمية، لافتا إلى أن المسار الاقتصادي ليس بديلا عن الحل السياسي.

كما بحث جلالة الملك عبد الله الثاني، والرئيس الأمريكي جو بايدن، خلال لقائهما الذي عقد في البيت الأبيض، يوم الخميس ٢/٢، آليات التعاون بين الأردن والولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار في المنطقة وخفض التصعيد بالأراضي الفلسطينية، مشددا جلالته، على الدور القيادي للولايات المتحدة في الدفع نحو التهدئة وإيجاد أفق سياسي حقيقي للحفاظ على فرص تحقيق السلام الشامل والعادل القائم على حل الدولتين.

ومن جانبه، جدد الرئيس الأمريكي التأكيد على دعمه لحل الدولتين، مُشيرا إلى الدور الحيوي للوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس، مشددا الرئيس بايدن على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف.

وفي لقاء عقده جلالته خلال مع نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس، يوم الخميس ٢/٢، لبحث فرص تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأردن والولايات المتحدة، أكد جلالته أهمية تضافر الجهود للتهدئة وخفض التصعيد في الأراضي الفلسطينية والعمل مع المجتمع الدولي لبناء أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين،

كما شدد جلالته على ضرورة عدم المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم بالحرم القدسي الشريف، وعلى ضرورة وقف الخطوات الإسرائيلية التي تقوض حل الدولتين وتدفع باتجاه المزيد من التأزيم، مشددا على أهمية تكثيف الجهود لدعم الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه العادلة والمشروعة، وقيام دولته المستقلة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وفي ذات السياق، بحث جلالة الملك عبد الله الثاني في واشنطن، يوم الخميس ٢/٢، خلال لقائه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، والجهود المشتركة لتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط، وتناول الاجتماع المستجدات الإقليمية والدولية، خصوصا القضية الفلسطينية وجهود الدفع نحو التهدئة ووقف التصعيد والإجراءات الأحادية في الأراضي الفلسطينية، التي تقوض فرص تحقيق السلام، مُشيرا بلينكن إلى أهمية الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة بالقدس في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم بالمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

في حفل فطور الدعاء الوطني الـ ٧١ بواشنطن، يوم الخميس٢/٢، " قال جلالة الملك عبد الله الثاني، إن القدس بالنسبة للأردن ولعائلتي الهاشمية لم تكن أمرا سياسيا قط، بل هي ترتبط بهم بشكل شخصي منذ أكثر من مئة عام جاء ذلك القى جلالته كلمته الرئيسية التي ألقاها أمام جمع من القيادات السياسية والفكرية والدينية من الولايات المتحدة وعدد من الدول، حيث قال جلالته : "منذ أكثر من مئة عام، حملنا أمانة الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس"، مشيرا إلى ارتباط حياة

الهاشميين على مدى عدة أجيال بالمدينة المقدس، مستذكرا جلالته استشهاد جلالة الملك المؤسس عبدالله بن الحسين على عتبات المسجد الأقصى المبارك، ونجاة جلالة الملك الراحل الحسين، (الأمير الحسين آنذاك) من تلك الحادثة، وأثر ذلك اليوم على جلالته، الذي كرس حياته للعمل لتحقيق السلام حتى أثناء صراعه مع مرض السرطان، مؤكدا استمرار إصرار الأردن على العمل من أجل تحقيق السلام، مؤكدا أن "هناك دائما فرصة للسلام والى ضرورة تكثيف الجهود لوقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية والدفع نحو التهدئة.

كما شدد جلالته خلال لقاءاته قيادات مجلس الشيوخ الأمريكي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، في واشنطن، يوم الخميس ٢/٢، على مركزية القضية الفلسطينية، مؤكدا أهمية الدفع لتوفير أفق سياسي يمهد الطريق لإعادة إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين، مُشيرا جلالته إلى مشاريع التكامل الاقتصادي في الإقليم ودورها في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، مُعيدا التأكيد على ضرورة شمول الفلسطينيين في هذه المشاريع ، مؤكدا على دور الولايات المتحدة بالشراكة مع الأردن في تثبيت الاستقرار، وعلى ضرورة تكثيف الجهود لوقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية والدفع نحو التهدئة.

وجدد جلالته التأكيد خلال لقاءاته في الكونغرس الأمريكي وبعقد اجتماعات مع لجان الخدمات العسكرية والمخصصات والعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، على موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية، داعيا إلى تكثيف الجهود الدولية للدفع باتجاه التهدئة ووقف التصعيد والإجراءات الأحادية التي تقوض فرص تحقيق السلام وتدفع بالمنطقة بأكملها إلى دوامة من العنف وعدم الاستقرار، مؤكدا جلالته حرص الأردن على مواصلة العمل مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لتوفير أفق سياسي يمهد للعودة إلى مفاوضات فلسطينية إسرائيلية جادة لتحقيق السلام الشامل والعادل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

ومن جانبهم أكد أعضاء الكونجرس أهمية دور الأردن في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها، مثمنين جهود المملكة المستمرة في استضافة اللاجئين، وتوفير مختلف الخدمات الحيوية لهم.

فيما أكد جلالته خلال لقاء مع نائب مساعد الرئيس الأمريكي ومنسق البيت الأبيض للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بريت ما كغورك، يوم الاحد ٢/٢٦، على أهمية تكثيف جهود الدفع نحو التهدئة وخفض التصعيد بالأراضي الفلسطينية وإيقاف أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها زعزعة الاستقرار وتقويض فرص تحقيق السلام.مشددا جلالته على ضرورة إعادة إطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتحقيق السلام العادل والشامل، على أساس حل الدولتين، بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ومشيرا جلالته إلى مواصلة الأردن بذل الجهود لحماية الأماكن المقدسة بالقدس الشريف، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.

ومن جانبه أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، في محادثات مع عدد من نظرائه والمسؤولين المشاركين في مؤتمر ميونخ للأمن، يوم السبت ٢/١٨، الذي تناول العديد من القضايا الإقليمية تقدمتها القضية الفلسطينية، وجوب ايجاد المجتمع الدولي أفق سياسي للعودة إلى

مفاوضات جادة وفاعلة للوصول إلى حل الدولتين الذي يشكل السبيل الوحيد لإنهاء الصراع وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام، وأن يتحرك بشكل فوري وفاعل لوقف الإجراءات الأحادية التي يتخذها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وذلك لأن هذه الإجراءات تفقد الثقة بجدوى العملية السلمية، وتدفع باتجاه تفجر العنف، قبيل شهر رمضان الكريم الذي يتزامن هذا العام مع أعياد دينية مسيحية ويهودية، مُشددا الصفدي على أن السلام العادل والدائم والشامل الذي تعمل المملكة وكل الدول العربية من أجله خيار استراتيجي، وضرورة للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، لن يتحقق من دون تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

كما جدد الصفدي، في ندوة حوارية حول الشرق الأوسط عُقدت ضمن أعمال مؤتمر ميونخ للأمن، بعنوان "تسليط الضوء: إسرائيل، فلسطين، والشرق الأوسط"، يوم الاحد ٢/١٩، التأكيد على وجوب تحرك المجتمع الدولي فوراً لحماية حل الدولتين من الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوضه، عبر وقف جميع هذه الإجراءات والانخراط الجدّي في مفاوضات فاعلة لتحقيقه، مؤكدا بأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى التي يشكل حلُها على أساس حل الدولتين، شرطاً لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام العادل والدائم والشامل ، ومشددا الصفدي على أن إيجاد أفق سياسي يطلق مفاوضات جادة لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، ضرورة عاجلة لوقف الانهيار، والتقدم نحو السلام العادل والشامل، وأكد أن تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني ضرورية لتخفيف معاناته، لكنه ليس بديلا عن الحل السياسي الذي يلبي حقوقه كاملة.

وقال الصفدي إن هذا السلام هو خيار استراتيجي، وضرورة إقليمية ودولية، وسبيله الوحيد هو حل الدولتين، والعمل من أجله يجب أن ينطلق فورا في ضوء التوتر المتصاعد وفقدان الأمل وانهيار الثقة بجدوى العملية السلمية المتوقفة فعليا منذ سنوات.

وفي محادثة هاتفية جرت يوم السبت ٢/٢٥، شدد الصفدي على نظيره البريطاني جيمس كليفيرلي، ضرورة بذل كل جهد ممكن لوقف التدهور وإيجاد أفق سياسي يفضي إلى استئناف مفاوضات جادة وفاعلة لحل الصراع على أساس حل الدولتين، فمنذ نيسان ٢٠١٤، توقفت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي جراء رفض تل أبيب وقف الاستيطان وإطلاق سراح أسرى قدامى، بالإضافة إلى تنصلها من مبدأ حل الدولتين، مؤكدا على أهمية الدور البريطاني في جهود استعادة التهدئة عبر معالجة أسباب التوتر جميعها، ودور بريطانيا في جهود تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن جانبها أدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، يوم الاثنين ٢/١٣، قرارات الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى بناء وحدات استيطانية إضافية، وشرعنة بؤر استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددة على أن مثل هذه الإجراءات ستدفع نحو المزيد من العنف الذي سيدفع الجميع ثمنه، داعية إلى ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لوقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية التي تقوض كل فرص تحقيق السلام، وضرورة إلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية ومسؤولياتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، مؤكدة بأن التوسع الاستيطاني وتهجير السكان من منازلهم خرق صارخ وانتهاك جسيم للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤.

مضيفة بأن الممارسات الأحادية التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من بناء للمستوطنات وتوسيعها، والاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين هي ممارسات لاشرعية ولاقانونية ومرفوضة ومدانة تمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني، وتقويضا لأسس السلام، وجهود حل الصراع، وتحقيق السلام الشامل والعادل وفرص حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية.

كما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يوم الخميس ٢/٢، إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلية على هدم عددٍ من منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، وتهجير سكانها، محذرة الوزارة من الإقدام على تهجير الفلسطينيين في منطقة خان الأحمر، حيث أن في تهجير السكان من منازلهم خرقٌ صارخٌ وانتهاكٌ جسيمٌ للقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، كما دانت الوزارة الاعتداءات المستمرة التي تستهدف الوجود المسيحي في القدس، على كنيسة حبس المسيح في البلدة القديمة، مشددة الوزارة على ضرورة وقف جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وتكرس الاحتلال، وأوضحت أن وقف العنف يتطلب وقف التدهور الخطير الذي يكرس اليأس ويغذي التطرف عبر تكاتف الجهود لإعادة الثقة بجدوى العملية السلمية من خلال استئناف مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين لينعم الجميع بالأمن والسلام، وبما يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وعلى صلة، دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين يوم الأربعاء ٢/٢٢، استمرار الاقتحامات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية المحتلة والاعتداءات المتكررة عليها، وآخرها العدوان على مدينة نابلس، مستنكرة مواصلة إسرائيل لحملاتها العسكرية، وأعاد تأكيد الموقف الأردني بضرورة وقف هذه الحملات، والعمل الفوري على وقف التصعيد تجنباً للمزيد من التدهور ووقف أسبابه وتحقيق التهدئة، محذراً من انعكاسات هذا التدهور على الجميع. وقال إن الأردن يعمل بشكل مكثف مع جميع الأطراف لتحقيق ذلك، مُشددة على ضرورة إيجاد أفق سياسي حقيقي يحول دون استمرار دوامة العنف ويوقف التدهور ويؤدي إلى استئناف المفاوضات وصولاً لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

ب- الموقف الفلسطيني: -

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمته أمام مؤتمر القدس "صمود وتنمية"، المنعقد بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة يوم الأحد ٢/١٢، على أن دولة فلسطين ستتوجه إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، لتطالب باستصدار قرار يؤكد حماية حل الدولتين من خلال منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ووقف الأعمال الأحادية، وعلى رأسها الاستيطان، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام ، مؤكدا الرئيس بأن دولة فلسطين تحتفظ بحقها، بل ستواصل الذهاب إلى المحاكم والمنظمات الدولية حماية لحقوق شعبنا المشروعة، ورفض جميع المخططات والإجراءات التي ينفذها، والتي تستهدف تاريخ المدينة ومقدساتها وأهلها وهويتها الحضارية الفلسطينية العربية والإسلامية المسيحية.

وأكد عباس خلال استقباله رئيس مجلس أمناء الصناديق الإنسانية بمنظمة التعاون الإسلامي، رئيس مجلس أمناء مؤسسة قدسنا الوقفية الشيخ عبد العزيز آل ثاني، والوفد المرافق في مقر إقامته في القاهرة، يوم السبت ٢/١١، على أهمية عقد مؤتمر "دعم القدس"، في مقر الجامعة العربية، وسط حضور ومشاركة عربية ودولية واسعة، من أجل تسليط الضوء على معاناة أهل القدس ودفاعهم عن حقهم في الحياة على أرضهم وإبراز صمودهم ومحاولة توفير مزيد من الدعم العربي لهم من خلال تمويل مشاريع تنموية استثمارية.

وأشاد الرئيس عباس بالمبادرة التي أطلقتها مؤسسة قدسنا برعاية الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل ثاني، وصندوق وقفية القدس، وصندوق تمكين القدس، التي حشدت تمويلا بقيمة ٧٠ مليون دولار أميركي، وتنوي رفعها إلى ٢٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة، لتمويل مشروعات وقفية في القدس وفلسطين، داعيا الجميع للمساهمة في تعزيز هذه المبادرة الهامة وأمثالها، دعما لصمود أهلنا في القدس وفلسطين، ومثمنا الدعم الذي تقدمه كل من مصر على دعمها للقضية الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على مواقفه ودعمه وحكومته والشعب الأردني الشقيق للشعب الفلسطيني دفاعا ونصرة لقضيته العادلة ودولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، والشكر موصول على الجهود المبذولة في إطار الوصاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وطالب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس خلال مكالمة هاتفية يوم السبت ٢/١٨، ووزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن بالتدخل السريع والفاعل للضغط على إسرائيل، لوقف جميع الإجراءات الخطيرة، الأمر الذي سيفتح الأفق السياسي المستند إلى تنفيذ حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، وبحث، ووزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، آخر المستجدات في أعقاب التصعيد والقرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تنتهك الاتفاقات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية وتفاقم الوضع القائم على الأرض، كما جرى بحث موضوع القرار الفلسطيني بالتوجه إلى مجلس الأمن، نتيجة لاستمرار هذه الممارسات الإسرائيلية، حيث أكد عباس ضرورة إلزام إسرائيل بوقف جميع إجراءاتها أحادية الجانب بما يشمل الاستيطان وهدم المنازل والاقتحامات للمدن والقرى والمخيمات والمسجد الأقصى وأعمال القتل، وتنصل الحكومة الإسرائيلية من الاتفاقيات الموقعة، مطالبا عباس الإدارة الأميركية بالتدخل السريع والفاعل للضغط على إسرائيل، لوقف جميع هذه الإجراءات الخطيرة، الأمر الذي سيفتح الأفق السياسي المستند إلى تنفيذ حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

كما ثمن الرئيس خلال استقباله نائب وزير الخارجية الياباني تكاجي كي، والوفد المرافق له، مساء يوم الأحد ٢/١٩، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله عمق العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الصديقين، وعلى مواقفها السياسية والاقتصادية ودعمها للشعب الفلسطيني.

وشدد الرئيس خلال استقباله في مقر إقامته بالعاصمة المصرية القاهرة، يوم السبت ٢/١١، الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، على ضرورة إلزام اسرائيل بكافة الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف الإجراءات احادية الجانب، مؤكدا أهمية عقد مؤتمر دعم القدس في مقر الجامعة العربية، بهدف تسليط الضوء على معاناة أهل القدس ودفاعهم عن حقهم في الحياة على أرضهم

وإبراز صمودهم ومحاولة توفير مزيد من الدعم العربي لهم من خلال تمويل مشاريع تنموية في قطاعات التعليم والصحة والاسكان وغيرها من القطاعات الحيوية في القدس.

وثمن عباس خلال لقائه وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في مقر إقامته في القاهرة، يوم السبت ٢/١١، مواقف الجزائر الداعمة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وعلى دورها في المصالحة الفلسطينية، مستعرضا آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مؤكدا أهمية عقد مؤتمر دعم القدس الذي انطلق بالجامعة العربية في ظل الاستهداف الممنهج لمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى استمرار الجرائم الإسرائيلية من قتل واستيطان وإجراءات أحادية الجانب.

من جانبه شدد اشتية خلال استقباله رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني لا رس كلينجبيل، في رام الله، يوم الأربعاء ٢/١، على أن الحكومة الإسرائيلية تمارس أبشع أشكال العقوبات الجماعية على أبناء الشعب الفلسطيني، وتسارع من وتيرة التوسع الاستيطاني، وتعمل على إقرار المزيد من القوانين العنصرية والعقابية التي من شأنها تأجيج الصراع، مطالب اشتيه بالضغط على إسرائيل لوقف هذه الإجراءات والالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها والقانون الدولي".والعمل على خلق أفق سياسي يرتكز على الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية"، مضيفا : انه لمواجهة أجندة الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإجراءاتها يجب الاعتراف بدولة فلسطين ووضع حد لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني .مثمنا دور المانيا موقفها الداعم لحل الدولتين والدعم المقدم لفلسطين على صعيد العديد من القطاعات".

وأكد رئيس الوزراء محمد اشتية، على أن جميع المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية غير شرعية، سواء كانت عشوائية أو غيره، باعتبارها تشكل تهديد للوجود الفلسطيني، وهي انتهاك صارخ لقرارات الشرعية الدولية، ومطالبا الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، بالتدخل لوقف الإجراءات أحادية الجانب التي من شأنها تقويض حل الدولتين، معتبرا رئيس الوزراء قرار الكابينيت الإسرائيلي بشرعنة البؤر الاستيطانية بمثابة تحد لجميع الجهود الأميركية التي قام بها عدد من المسؤولين الأميركيين للمنطقة مؤخرا، وآخرهم وزير الخارجية توني بلينكن، الذين طالبوا بوقف الإجراءات التي من شأنها تقويض فرص حل الدولتين، وطالب اشتية الأمم المتحدة بتطبيق القرار رقم ٢٣٣٤ الصادر عن مجلس الأمن، الذي اعتبر الاستيطان غير شرعي.

كما أكد رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال مشاركته في القمة الأفريقية اديس أبابا، نيابة عن رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم السبت ٢/١٨، أن سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية مبنية على التمييز العنصري، مشددا على ضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وادانتها على مستوى محكمة العدل الدولية ،دعيا اشتية المجتمع الدولي، إلى بذل المزيد من الجهود من أجل انهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض دولة فلسطين. مستنكرا الإرهاب في سياسة إطلاق النار للقتل من قبل جنود الاحتلال، ومزيد من مصادرة الأرض وتحويل أصحابها الى لاجئين، ومزيد من المستعمرات الإسرائيلية التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية الحالية المبنية على العنصرية والتطرف، والمزيد من الاعتداءات على المقدسات المسيحية والإسلامية في مدينة القدس والخليل.

كما ثمن اشتية خلال اللقاء الذي عقد على هامش مشاركته في "مؤتمر ميونخ" للأمن، خلال لقائه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود، يوم الأربعاء ٢/١٧، ثبات الموقف

السعودي المتعلق بالقضية الفلسطينية في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة"، مؤكدا على إن "المملكة العربية السعودية لها دور مركزي في المنطقة، وأطلع اشتية الوزير السعودي على آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية في ظل الإجراءات الإسرائيلية الأحادية والانتهاكات المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

وعلى هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن بحث اشتية مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح، يوم الجمعة ٢/١٧، تعزيز الجهود لملء الفراغ السياسي وإعادة إحياء مبادرة السلام العربية لحماية حل الدولتين، ودعم التحركات والتوجه الفلسطيني لمجلس الأمن من أجل وقف كافة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية والانتهاكات تجاه الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وإلزامها بالقانون الدولي والشرعية الدولية.

كما طالب اشتية خلال لقائه وزيرة الخارجية النرويجية أنكين هويتفيلدت، على هامش انعقاد مؤتمر ميونخ للأمن يوم الجمعة ٢/١٧، بالضغط على إسرائيل للسماح بعقد الانتخابات في كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، مستعرضا رئيس الوزراء الجهود المبذولة للتوجه لمجلس الأمن لوقف إجراءات الحكومة الإسرائيلية الأحادية وإلزامها بالاتفاقيات الموقّعة والقانون الدولي.

وعلى هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن دعا رئيس الوزراء محمد اشتية، يوم الجمعة، ٢/١٧، سويسرا بوصفها طرفا ودولة راعية لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية التي تمثل عصب القانون الدولي الإنساني، إلى الضغط على إسرائيل لوقف كافة الإجراءات الأحادية وانتهاكاتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني والتدمير الممنهج لحل الدولتين، وذلك خلال لقائه وزير خارجية سويسرا إجنازيو كاسيس، مطلعه على التوجه الفلسطيني لمجلس الأمن من أجل إلزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة معها والقانون الدولي ووقف كافة الإجراءات الأحادية، مطالبا سويسرا والاتحاد الأوروبي العمل على خلق مسار سياسي جاد يرتكز على الشرعية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية".

كما أكد اشتية خلال لقائه نائب المستشار الألماني روبرت هابك، على هامش ذات المؤتمر في المانيا للأمن على أن إسرائيل تعمل على بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة متحدية القانون الدولي، وإن أي مستوطنة جديدة هي مشروع ضم للأراضي الفلسطينية"، مشددا على أن هذه الإجراءات تهدف الى خلق أمر واقع جديد يهدف الى تدمير حل الدولتين وأي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية.

كما ان الحكومة الإسرائيلية الجديدة المتطرفة تنتهك القانون الدولي وحقوق الانسان، فهي تعمل على استصدار المزيد من القوانين العنصرية بحق أبناء الشعب الفلسطيني خاصة في القدس من خلال سحب الإقامة والترحيل وهدم المنازل، وإغلاق المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني، مُجددا مطالبته ألمانيا بالضغط على إسرائيل للسماح بعقد الانتخابات في كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

وعلى هامش مشاركته في قمة الاتحاد الافريقي في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، اطلع رئيس الوزراء الفلسطيني يوم الأحد ٢/١٩، رئيس زيمبابوي إمرسون منانغاغوا، على صورة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية والانتهاكات بحق أبناء الشعب الفلسطيني والسعي الفلسطيني لاستصدار قرار من مجلس الأمن لإلزام إسرائيل بوقف إجراءاتها الأحادية، وإلزامها بالاتفاقيات الموقعة معها وبالقانون الدولي والإنساني.

ووضع اشتية وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي، على هامش مشاركته في قمة الاتحاد الافريقي، في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، يوم الاحد ٢/١٩،في صورة الإجراءات الإسرائيلية

الأحادية، والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، والجهود المبذولة من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن لإلزام إسرائيل بوقف هذه الإجراءات، والزامها بالاتفاقيات الموقعة معها، والقانون الدولي والإنساني، مشددا رئيس الوزراء على أهمية ملء الفراغ السياسي الذي تشهده المنطقة، من خلال بلورة مبادرة سلام ترتكز على مبادرة السلام العربية والشرعية والقانون الدولي، من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

كما وضع اشتية نظيره العراقي رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في صورة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، قائلا: "سنتوجه لمجلس الأمن من أجل إلزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقّعة ووقف كافة الإجراءات الأحادية تجاهنا".

وأكد رئيس الوزراء في كلمته بمستهل جلسة الحكومة في رام الله، ردا على قرارات "الكابينت" الإسرائيلي (المجلس الوزاري المصغر) يوم الاحد ٢/١٢، بمضاعفة الاستيطان وإضفاء الشرعية عليه، واستهداف الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة على انها وصفة للتصعيد، لا يمكن تجنب نتائجها الخطيرة على المنطقة والعالم، باعتبارها تحمل نذر تهديد للوجود الفلسطيني، وهي انتهاك صارخ لقرارات الشرعية الدولية، مطالبا الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، بالتدخل لوقف الإجراءات أحادية الجانب التي من شأنها تقويض حل الدولتين، معتبرا هذه القرار بمثابة تحد لجميع الجهود الأميركية التي قام بها عدد من المسؤولين الأميركيين للمنطقة مؤخرا، وآخرهم وزير الخارجية توني بلينكن، الذين طالبوا بوقف الإجراءات التي من شأنها تقويض فرص حل الدولتين، ومطالبا اشتية الأمم المتحدة بتطبيق القرار رقم ٢٣٣٤ الصادر عن مجلس الأمن، الذي اعتبر الاستيطان غير شرعي.

وأكد اشتية خلال استقباله وزير العمل والتأهيل الليبي علي العابد الرضا، في مكتبه برام الله، يوم السبت ٢/٢٥، على أهمية هذه الزيارة الرسمية الأولى على مدار التاريخ لوزير ليبي لفلسطين، والتي تساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وأهمية العمق العربي في سبيل دعم فلسطين على كافة المستويات ومشددا إن فلسطين في قلب كل إنسان ليبي وكذلك ليبيا في قلب كل إنسان فلسطيني.

ودعا رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال لقائه، يوم الخميس ٢/١٦، وزير الدولة بوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية الألمانية، عضو البرلمان نيلز أنين، على هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن، ألمانيا والاتحاد الأوروبي للعب دور أكبر وجاد وفعّال من أجل حماية حل الدولتين في وجه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، وقيام إسرائيل بمحو حدود عام ١٩٦٧ والاستمرار في سياسة الضم، مؤكدا اشتية "الحاجة للبناء على مبادرة السلام العربية من أجل ملء الفراغ السياسي وحماية حل الدولتين"، مثمنا اشتية الدعم الألماني المستمر لفلسطين على صعيد العديد من القطاعات، والدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

أكد وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، في بيان صدر عنه، يوم الأربعاء ٢/٢٢ ، طلب دولة فلسطين لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لإدانة ما ترتكبه إسرائيل من جرائم بحق الشعب الفلسطيني وآخرها مجزرة نابلس وبقية المجازر المستمرة وطلب توفير الحماية الدولية.وطالب أيضا اجتماعا طارئا لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين، وكذلك اجتماعا آخر لمنظمة التعاون الإسلامي، بهدف الادانة الجماعية والفردية من قبل الدول لمجازر الاحتلال، إضافة إلى طلب الحماية الدولية.

ومن جانبها حذرت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان، صدر يوم الإثنين ٢/١٣ من إقدام الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات دولة الاحتلال العميقة على حل أزمات إسرائيل الداخلية، خاصة أزمة التعديلات القضائية على حساب الأرض الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني، موضحه أن دولة الاحتلال ومن خلال حربها المفتوحة على الوجود الفلسطيني في القدس والمناطق المصنفة (ج)، تسابق الزمن لحسم مستقبل قضايا الحل النهائي التفاوضية من جانب واحد وبالقوة، في توزيع للأدوار بين جيش الاحتلال وميليشيا المستوطنين، ومنظماتهم الاستعمارية الإرهابية، مؤكدة أنها تتابع انتهاكات وجرائم الاحتلال بأشكالها كافة مع المجتمع الدولي والدول والمحاكم الدولية المختصة، كي تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه معاناة الشعب الفلسطيني.

كما رحبت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان لها، يوم الاثنين ٢/٢٠، بقرارات البيان الختامي لقمة الاتحاد الافريقي في دورتها الـ ٣٦، التي عقدت في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، خاصة الفقرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وثمنت دور الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب الحق الفلسطيني خاصة، ورفضت محاولات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال في الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الافريقي.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان لها بأشد العبارات مصادقة ما يسمى المجلس الأعلى للتخطيط الإسرائيلي، يوم الأربعاء، ٢/٢٢، على بناء ١٠٠٠ وحدة استيطانية في تجمع مستوطنات "غوش عتصيون" جنوب بيت لحم، كجزء من آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة التي أقرها الكابينت الإسرائيلي سابقا.

معتبرة أن هذه الخطوة، امتداد لجرائم الاحتلال وسياسته الاستعمارية العنصرية القائمة على الضم التدريجي الصامت للضفة الغربية المحتلة، وتقويضا لفرصة تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض بعاصمتها القدس الشرقية، كما انها استخفاف إسرائيلي رسمي بقرارات الشرعية الدولية وبيان مجلس الأمن الدولي الأخير الذي صدر بإجماع الدول الأعضاء، مطالبة مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ ما يلزم من الإجراءات والخطوات العملية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية خاصة القرار ٢٣٣٤ وتوفير الحماية الدولية للشعب ، كمقدمة لتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

من جانبه وصف حسين الشيخ أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأربعاء٢/٢٢، في تغريدة له مجزرة نابلس التي راح ضحيتها ١٠ شهداء وأكثر من ١٠٠ جريح، بأنها "عمل بربري إجرامي مخطط ومدبر مع سبق الإصرار، مذبحة ومجزرة تدلل على طبيعته الاجرامية"، مطالبا المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لوقف هذه المذابح وتوفير الحماية الدولية لشعبنا، مطالبًا الإدارة الأميركية بالضغط على حكومة الاحتلال وإجبارها على وقف عدوانها واجراءاتها المدمرة، إن القيادة قررت الذهاب إلى مجلس الأمن الدولي لطلب الحماية الدولية لشعبنا في ظل استمرار جرائم الاحتلال.

وطالب أمين سر اللجنة التنفيذية حسين الشيخ، خلال اللقاء مع المبعوث الأممي المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، والوفد المرافق له، في رام الله يوم السبت ٢/١١، على ضرورة العمل من قبل الأمم المتحدة على وقف جرائم الاحتلال ومستوطنيه والاعتداءات التي ترتكب يومياً بحق الشعب الفلسطيني، خاصةً في مدينة القدس، وتواصل اعتداءات المستوطنين على المواطنين وأراضيهم في الضفة الغربية، خاصةً في مدينة القدس، مشددا على ضرورة الالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة بين

منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ووقف الإجراءات أحادية الجانب وتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تفضي إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ والقدس الشرقية وقطاع غزة.

فيما قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، ردا على تصويت حكومة الاحتلال، على شرعنة ٩ بؤر استيطانية وترخيص وحدات استيطانية في مستوطنات، وتوصيل خدمات المياه والكهرباء لبؤر استيطانية يوم الأحد٢/١٢، إن هذا مدان ومرفوض وهو تحد للجهود الأميركية والعربية، واستفزاز للشعب الفلسطيني، وستؤدي لمزيد من التوتر والتصعيد، مؤكدا على إن مثل الإجراءات الأحادية مرفوضة حسب قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية، وهو مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بما فيها قرار ٢٣٣٤، مؤكدا أنه لن يكون هناك أمن أو استقرار في المنطقة دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية.

كما أكدت الرئاسة الفلسطينية يوم الاثنين ٢/٢٧، أن هذا الإرهاب ومن يقف خلفه يهدف إلى تدمير وإفشال الجهود الدولية المبذولة لمحاولة الخروج من الأزمة الراهنة وحمّلت الرئاسة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن هذا الإرهاب للحكومة الاسرائيلية، "وهو يؤكد انعدام الثقة بالوعود المقطوعة المتعلقة بوقف إرهاب المستوطنين واعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين، وأن ما قام به المستوطنون هو ترجمة لمواقف بعض الوزراء في هذه الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، وفي هذه اللحظات الخطيرة، تؤكد الرئاسة "أننا نقف على مفترق طرق، إما أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، بإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف اعتداءاتها ووقف جرائم المستوطنين على الفور، وإلا فإن الوضع ينذر بالدخول في دوامة من الفعل ورد الفعل، لا أحد يتنبأ بمصيره".

كما قدّم الوفد الفلسطيني للاجتماع الخماسي بالعقبة تقريرا لرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم الاحد ٢/٢٦، حول المداولات والموضوعات التي تم بحثها والنتائج التي تم التوصل إليها، وعلى رأسها وقف الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب والالتزام بالاتفاقيات الموقعة تمهيدا للذهاب لأفق سياسي، ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية، مؤكدا الوفد الفلسطيني المشارك في هذا الاجتماع أنه قد طرح جميع نقاط الموقف الفلسطيني الذي تم الاتفاق عليها في اجتماعات القيادة، وبما يشمل وقف الاستيطان وإرهاب المستوطنين والحفاظ على هوية وطابع مدينة القدس والحفاظ على الوضع التاريخي في الأقصى، وإعادة فتح المؤسسات المغلقة في القدس وعقد الانتخابات فيها وفق الاتفاقيات، ووقف الاقتحامات للمدن والقرى والمخيمات وأعمال القتل ووقف هدم المنازل وتهجير الفلسطينيين، والالتزام باتفاق الخليل، وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل عام ١٩٩٣، والأسرى الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، وعودة الأوضاع إلى ما قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، وعودة الأطقم الفلسطينية للجسور والمعابر الدولية، وقد تم الاتفاق على عقد لقاء قادم في شرم الشيخ، باستضافة جمهورية مصر العربية في وقت قريب.

ت- الموقف العربي: -

دعا مؤتمر القدس" صمود وتنمية"، في بيانه الختامي يوم الأحد ٢/١٢، المجتمع الدولي للتحرك العملي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليه بأشكاله كافة، بما فيها الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، ونظام الفصل العنصري والإجراءات التمييزية، مطالبا مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته نحو التنفيذ الفعلي لقراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها قرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٥١٥ و٢٣٣٤، والعمل على وقف السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية بحق الشعب الفلسطيني، وإزالة المستوطنات غير القانونية وجدار الضم والتوسع، والتي تمثل جميعها انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٩/٧/ ٢٠٠٤مؤكدا أن القضية الفلسطينية العادلة، وفي القلب منها القدس الشريف، ستبقى القضية المركزية للأمة العربية .

كما طالب المؤتمر المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري للمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس، بما فيها ما يُسمى بمخطط مركز مدينة القدس ومشروع واجهة القدس ومشروع "وادي السيليكون" ومشروع "مدينة داود"، ومشروع "المنطقة الصناعية" في العيسوية، ومشروع القطار الهوائي للمستوطنين، ومشروع تسوية العقارات والأملاك في المدينة، والقوانين العنصرية الإسرائيلية التي تخول سلطات الاحتلال بسحب بطاقات هوية آلاف المقدسيين، والاستيلاء على ممتلكاتهم من خلال ما يُسمى بـ "قانون أملاك الغائبين"، مضيفا أن هذه الإجراءات العنصرية الباطلة تهدف إلى سلب المزيد من الأراضي والعقارات الفلسطينية في البلدة القديمة ومحيطها، ومحو الآثار العربية في مدينة القدس المحتلة.

وكذلك أدان المؤتمر ورفض السياسة الإسرائيلية الممنهجة لتشويه وتغيير الثقافة والهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس، سواء من خلال إغلاق المؤسسات الوطنية والثقافية الفلسطينية ومحاولات السطو على التراث الفلسطيني، أو من خلال محاولات تغيير المناهج التعليمية الفلسطينية في مدينة القدس، وفرض مناهج مُحرّفة بدلاً منها، بما في ذلك الاعتداء على الطلبة والمدرسين وتطبيق سياسة الحبس المنزلي على الأطفال، وفرض عقوبات مالية وإدارية على المؤسسات التعليمية الفلسطينية التي لا تنصاع لهذه السياسة الخبيثة، تصل إلى حد إغلاقها، كما أدان سياسة الاعتقال التعسفي والإداري الإسرائيلي، والحرمان من العلاج والإهمال الطبي المتعمد القاتل للأسرى، معربا عن دعمه لنضال الأسرى لتحقيق حريتهم.

وأعلن البدء، من خلال هذا المؤتمر بتنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستويي القمة والوزاري، في دوراته المتعاقبة، بتشكيل لجنة استشارية من خبراء القانون الدولي في إطار جامعة الدول العربية، بهدف دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى إنصاف الشعب الفلسطيني ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الحالية والتاريخية المرتكبة بحقه، عبر آليات العدالة الدولية، وتقديم المشورة القانونية والمساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي.

والمؤتمر ثمن الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في إطار الوصاية الهاشمية للملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وتثمين دور لجنة القدس

برئاسة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، وتثمين الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة لها، وتوجيه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، دعما للقضية الفلسطينية، من خلال المواقف السياسية التاريخية والدعم المالي المستمر لموازنة دولة فلسطين، والتقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وما تقدمه من دعم للأوقاف الإسلامية بمدينة القدس، وتوجيه التقدير لجمهورية مصر العربية برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي على دورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية، وتوجيه التقدير لكل الجهود العربية الهادفة للحفاظ على مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومقدساتها وتراثها الثقافي والإنساني، ودعم مؤسساتها في مواجهة سياسات الاستيطان والتهويد والتزوير الإسرائيلية الممنهجة.

وأكد رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي خلال كلمته في مؤتمر دعم "القدس صمود وتنمية"، الذي يُعقد في العاصمة المصرية القاهرة، بتنظيم من جامعة الدول العربية، وبالتنسيق مع دولة فلسطين، بمشاركة عربية وإقليمية ودولية، يوم الاحد ٢/١٢، موقف بلاده الثابت إزاء رفض وإدانة أية إجراءات إسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم لمدينة القدس ومقدساتها، ومشددا الرئيس المصري على الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى بكامل مساحته، باعتباره مكان عبادة خالصا للمسلمين ، مؤكدا أن كل هذه الإجراءات تزيد الاحتقان على الأرض، وتهدد بانفلات الأوضاع الأمنية، وتعيق الوصول إلى حل الدولتين، كما يضع الطرفين، والشرق الأوسط بأكمله أمام خيارات صعبة وخطيرة داعيا المجتمع الدولي وشركاء السلام، إلى ضرورة العمل سوياً على إنفاذ حل الدولتين، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، باعتباره حجر الزاوية لتطلعات شعوب المنطقة، لتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار والتعايش السلمي. مشيرا إلى أن مصر بادرت منذ أكثر من أربعة عقود بمد يد السلام لإسرائيل، سلام قائم على العدل، وعلى أساس العمل على التوصل لتسوية شاملة وعادلة، تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧، ومؤكدا أن عاصمة الدولة التي يرتضيها ويتطلع إليها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ستظل هي القدس الشرقية، موجّها الرئيس المصري في كلمته إلى "حكومة وشعب إسرائيل"، لـ"الاندماج والتعايش" بين شعوب المنطقة، والقبول بمبادرة السلام العربية، مؤكدا رفض بلاده لأي إجراءات تصعيدية إسرائيلية تمس "الوضع التاريخي والقانوني" لمدينة القدس الشرقية المحتلة، وتقترح مبادرة السلام، التي أقرتها القمة العربية ببيروت في ٢٠٠٢، إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئين، داعيا الى المجتمع الدولي وشركاء السلام لضرورة العمل سويًا على إنفاذ حل الدولتين، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، باعتباره حجر الزاوية لتطلعات شعوب المنطقة لتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار والتعايش السلمي".

وشددت سلطنة عُمان في كلمة ألقاها بدر بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية في مؤتمر القدس الذي تستضيفه جامعة الدول العربية بالقاهرة، يوم الاحد ٢/١٢، على موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، وأن مبدأ الأرض مقابل السلام هو مبدأ تبنته مبادرة السلام العربية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

والعربي الإسرائيلي، حلًّا دائمًا وعادلًا ونهائيًّا، مؤكدة على أهمية استمرار دعم المشاريع التنموية المستدامة في القدس، والتأكيد على أن صمود القدس وأهلها وتضحيات سكانها حقّ مشروع يتسق مع قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدل والحق والإنصاف، وفي ختام الكلمة أوضح قائلًا: "أبلغ رسالة ودلالة للعالم أجمع، هي أننا أمة عربية ما نزال نريد السلام ونسعى لإقامته وإرسائه بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، لتهنأ شعوب المنطقة بأسرها بالعيش المشترك في أمان واطمئنان واستقرار وازدهار."

وأكدت وزارة الخارجية التونسية في بيان صدر عنها، الخميس ٢/٢٣، على أن الشعب التونسي سيظل إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق حتى يسترد حقوقه المشروعة، مناشدة تونس، المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

وأكدت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان صدر عنها، يوم الخميس ٢/٢٣على إدانتها الشديدة للعدوان الهمجي الذي ارتكبته قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدينة نابلس وأهلها، مخلفة العديد من الشهداء والجرحى بين المواطنين الفلسطينيين، تضامنها الثابت ووقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، ومشددة على ضرورة العمل على تفعيل قرارات الشرعية الدولية لردع ومحاسبة المحتل على جرائمه الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني، مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي بالتدخل العاجل بغية وضع حد للتصعيد الخطير الذي تفرضه قوات الاحتلال وضمان حماية دولية فعلية للشعب الفلسطيني.

واستنكرت وزارة الخارجية الإماراتية في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٢/٢٢، اقتحام القوات الإسرائيلية مدينة نابلس، ودعت السلطات الإسرائيلية إلى الحد من التصعيد وتجنب الخطوات التي تؤدي إلى تفاقم التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ومشددة على أهمية دعم كافة الجهود الإقليمية والدولية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، ووضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد التوصل إلى حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، القدس الشرقية عاصمة لها.

كما أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، يوم السبت ٣/١٨، على ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية ووقف التصعيد الإسرائيلي والحد من التوترات الأمنية والتصعيد في الضفة الغربية، بين إسرائيل والفلسطينيين، وقال: إن "هناك تصعيد في المناطق وزيادة في عدد المستوطنات لن تؤدي الى السلام"، وذلك على خلفية قرار مجلس الوزراء السياسي ـ الأمني الاسرائيلي بتشريع تسعة بؤر استيطانية وربط المستوطنة "بتيار" بالكهرباء والماء.

كما أدانت الخارجية المصرية في بيان لها يوم الأربعاء ٢/٢٢، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة نابلس، ما أدى لاستشهاد عشرة مواطنين فلسطينيين، وإصابة أكثر من مئة آخرين، معربة عن قلقها البالغ تجاه التصعيد المستمر والخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤخراً، والذي يزيد الأوضاع تعقيداً وتأزماً كل يوم، ويقوض من جهود تحقيق التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويؤثر على فرص إعادة إحياء عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين.

وادانت وزارة الخارجية الكويتية في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٢/٢٢، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدينة نابلس، الذي أسفر عن استشهاد ١٠ مواطنين وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين.، مؤكدةً أن "هذه الجريمة النكراء تعد انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واستمرارا لسلسلة

الجرائم التي تقوم بها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الشقيق"، داعية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والتحرك الفوري "لوقف تلك الاعتداءات السافرة والعمل على توفير الحماية القانونية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي

واستنكرت وزارة الخارجية العمانية في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٢/٢٢، إن "اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدينة نابلس، الذي أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات من المدنيين، يمثّل انتهاكا واضحا للقانون الدولي"، داعية المجتمع الدولي، "لتحمل مسؤولياته لحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأعربت وزارة الخارجية القطرية، في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٢/٢٢، عن إدانتها واستنكارها الشديدين لاقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة نابلس، الذي أدى إلى استشهاد عدد من الفلسطينيين وإصابة العشرات، معتبرة اياه امتدادا لجرائمها المتواصلة والممنهجة بحق الشعب الفلسطيني، وانتهاكها الصارخ لقرارات الشرعية الدولية، محذرة من تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية جراء التصعيد الإسرائيلي، كما حثت المجتمع الدولي على التحرك العاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق، ومساءلة إسرائيل عن جرائمها المروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدة الوزارة موقف دولة قطر الثابت من عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية.

كما أعربت وزارة الخارجية السعودية، في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٢/٢٢، عن إدانة واستنكار المملكة العربية السعودية، لاقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة نابلس، ما أدى لارتقاء ١٠ شهداء وإصابة آخرين، مؤكدة رفض المملكة التام لما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، مشددة على مطالبتها للمجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء الاحتلال ووقف التصعيد والاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين.

وأدانت وزارة الخارجية التركية في بيان لها يوم الأربعاء ٢/٢٢، الهجوم الذي شنته القوات الإسرائيلية في مدينة نابلس، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٠ فلسطينيين، بينهم كبار سن، وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص، مطالبة السلطات الإسرائيلية بسرعة وقف هذه الهجمات والاستفزازات، من أجل منع تصاعد العنف في المنطقة.

وعبّرت وزارة الشؤون الخارجية المغربية والتعاون الدولي والمغاربة المقيمين في الخارج يوم ٢/٢٢، عن رفض المملكة المغربية قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير القاضي بتكثيف الاستيطان وشرعنة البؤر الاستيطانية، وكل الإجراءات الأحادية التي تقوض فرص السلام، معربًا عن قلق المغرب من تداعيات ذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة، و أن اجتماع وزراء خارجية الدول الموقعة على اتفاقيات "أبراهام"، أو "منتدى النقب"، قد يتأجل بسبب تصعيد الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في "الأراضي المحتلة."حيث تعتبر الرباط القضية الفلسطينية أولوية، وان ن ثبات الموقف المغربي بشأن فلسطين يدخل ضمن التوجهات الكبرى للدولة.

كما أكد رئيس اتحاد البرلمان العربي رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي جاء ذلك خلال انطلاق أعمال المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، في العاصمة العراقية بغداد، ، يوم السبت٢/٢٥، على موقفهم الثابت والمبدئي من القضية الفلسطينية، مشدداً على رفض العراق لاعتداءات

قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين مؤكدا أحقية الفلسطينيين بإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي البيان الختامي للقمة الإفريقية المنعقدة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، يوم السبت ٣/١٩، أعلن الاتّحاد الإفريقيّ تعليق قرار منح إسرائيل صفة مراقب، قائلة: "نستهجن التعنت الإسرائيلي برفض المبادرات الفلسطينية والدولية، لبدء مفاوضات سلام"، قال رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقيّ، موسى فقي محمد، إنه تمّ تعليق منح إسرائيل صفة مراقب، موضحا أن الوفد الإسرائيليّ كان قد طُرِد من قاعة قمة الاتحاد الإفريقي، لأنه لم تُوجَّه دعوات لمسؤولين إسرائيليين، فيما دعَمَ البيان الختاميّ للقمة "توجه دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة"، مضيفا: "ندعم توجه دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، وندعو لدعمها دوليا"، وأدان إعلان الاتحاد الإفريقي بشأن فلسطين "اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة أثناء عملها الصحافي"، مؤكدا "دعم إجراء تحقيق دولي مستقل، لكشف ملابسات اغتيال شيرين أبو عاقلة."

وأكد البيان الختامي لقمة الاتحاد الافريقي على دعم الدول الافريقية الكامل للشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي، من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وعودة اللاجئين، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما جدد القادة الأفارقة دعوتهم لإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك نظام الفصل العنصري على أراضي دولة فلسطين من أجل تحقيق سلامٍ عادلٍ وشاملٍ ودائم في الشرق الأوسط، ودعم تجديد طلب دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، وضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها الاحتلالية والعنصرية بحق الشعب الفلسطيني.

ورحبت الجامعة العربية، بالبيان الذي أصدره مجلس الأمن بالإجماع بإدانة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي واعتباره تهديداً خطيراً على إمكانية تطبيق حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.وذلك يوم الثلاثاء ٢/٢١، مؤكدة على ضرورة تحمل لمجتمع الدولي مسؤولياته في الدفاع عن حل الدولتين والتسوية السلمية في مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تُهدد بتفجير الوضع في الأراضي المحتلة، وقد عكس بيان مجلس الأمن الإجماع الدولي الرافض للتوجهات والسياسات الخطيرة للحكومة الإسرائيلية ذات النزعة اليمينية المتطرفة، خاصة لجهة شرعنة عدد من البؤر الاستيطانية والإعلان عن بناء المزيد من الوحدات في الضفة الغربية المحتلة، بما يُقوض فعلياً إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة الأطراف وقابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

كما رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، يوم الثلاثاء ٢/٢١، ببيان رئاسة مجلس الأمن الدولي بالإجماع، الذي أدان النشاط الاستيطاني الإسرائيلي واعتبره يُشكل تهديدا خطيرا على إمكانية تطبيق حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، وأن البيان عكس الإجماع الدولي الرافض للتوجهات والسياسات الخطيرة التي تباشرها الحكومة الإسرائيلية ذات النزعة اليمينية المتطرفة، وبخاصة لجهة شرعنة عدد من البؤر الاستيطانية والإعلان عن بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما يُقوض فعليا إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة الأطراف وقابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧،مجددا الأمين العام تأكيده أن المجتمع الدولي يتعين عليه تحمل مسؤولياته في الدفاع

عن حل الدولتين والتسوية السلمية في مواجهة سياسات إسرائيلية تُهدد بتفجير الوضع في الأراضي المحتلة.

مضيفا أن الرسالة الصادرة عن مجلس الأمن بالإجماع، وما سبقها من بيانات للدول الغربية تنتقد النشاط الاستيطاني الذي تباشره حكومة الاحتلال، يعكس ما يستشعره العالم من خطورة توجهات حكومة اليمين الإسرائيلي، مؤكدا ضرورة مواصلة هذه الضغوط من جانب المجتمع الدولي وكافة القوى المحبة للسلام والمعنية باستقرار المنطقة والعالم.

كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال لقائه وزير خارجية سلطنة عُمان بدر البوسعيدي، بمقر وزارة الخارجية العُمانية في العاصمة مسقط.يوم الخميس ٢/٩، أهمية عقد المؤتمر الدولي حول دعم القدس، والذي تستضيفه الأمانة العامة للجامعة ، مشيرا إلى أهمية إعطاء هذا الحدث الزخم اللازم، للتعريف بقضية القدس وأبعادها القانونية، والسياسية، والاقتصادية، وحشد كل دعم من أجل تعزيز صمود المقدسيين في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي تهدف إلى تضييق الخناق عليهم، توطئة لتهويد المدينة المقدسة، وإلغاء وجهها التعددي.

وعبرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأربعاء ٢/٢٢ عن إدانتها للمجزرة الجديدة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة نابلس، كما حملت الأمانة العامة سلطات الاحتلال المسؤولية المباشرة عن تداعيات هذا العدوان والجرائم على الوضع المتفاقم والمتفجر في الأرض الفلسطينية المحتلة، وانعكاساته على الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك إفشاله لكافة الجهود والمساعي المبذولة لتفادي المزيد من التدهور بوقف مسلسل الاعتداءات والإجراءات الأحادية الإسرائيلية التي يدينها ويرفضها المجتمع الدولي.

كما أدانت منظمة التعاون الإسلامي في بيان لها، يوم الأربعاء ٢/٢٢، المجزرة الجديدة التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة نابلس، والتي أدت إلى استشهاد عشرة مواطنين فلسطينيين وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين، سبعة منهم بحالة الخطر، معتبرة أن هذه الجريمة النكراء تشكل امتدادا لسجل الجرائم وإرهاب الدولة المنظم الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، محمّلة المنظمة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية المباشرة عن تداعيات هذه الجريمة النكراء، والتي تستدعي التحقيق والمساءلة. ودعت مجلس الأمن الدولي إلى تحمل المسؤولية وإنفاذ قراراته ذات الصلة، ووضع حد لهذا الإرهاب الإسرائيلي المتواصل، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وأعلن المشاركون الخمسة الأردني والمصري والامريكي والفلسطيني والإسرائيلي في اللقاء "الأمني السياسي" الذي عقد يوم الأحد ٢/٢٦، في مدينة العقبة الأردنية، وفي بيان مشترك صادر عن الاجتماع يقول إن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أكدا التزامهما بالعمل لوقف الإجراءات الأحادية الجانب، وفيما ستعمل الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ مخططاتها الاستيطانية التي أعلنتها مؤخرا، لن تصادق على مخططات جديدة لبضعة أشهر، وتأكيد الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "التزامهما بجميع الاتفاقات السابقة بينهما"، وضرورة "الالتزام بخفض التصعيد على الأرض ومنع المزيد من العنف"، وجاء في البيان الذي أوردته وكالة الأنباء الأردنية أن "الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية أكدا استعدادهما المشترك والتزامهما بالعمل الفوري لوقف الإجراءات الأحادية الجانب لمدة ٣-٦ أشهر". وذكرت الوكالة أن ذلك "يشمل التزامًا إسرائيليًا بوقف مناقشة إقامة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة ٤

أشهر، ووقف إقرار أي بؤر استيطانية جديدة لمدة ٦ أشهر، كما أكدت "أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وعملاً دون تغيير، وشددت في هذا الصدد على الوصاية الهاشمية والدور الأردني الخاص، واتفقوا على الاجتماع مجددا في مدينة شرم الشيخ المصرية في آذار المقبل لتحقيق الأهداف المذكورة". واعتبرت الأردن ومصر والولايات المتحدة، هذه التفاهمات "تقدما إيجابيا نحو إعادة تفعيل العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتعميقها، وتلتزم بالمساعدة على تيسير تنفيذها وفق ما تفتضيه الحاجة".

ث- الموقف الدولي:-

ندد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بيان رسمي يوم الاثنين ٢/٢١، بخطة إسرائيل التوسع في المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد دعمت الولايات المتحدة البيان، بينما وصفته إسرائيل بالانحيازي، وذلك بعد التراجع عن طرح مشروع قرار يطالب بوقف فوري للاستيطان من قبل الامارات العربية المتحدة، وكرر مجلس الأمن التأكيد على أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية يهدد بشكل خطير إمكانية حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧"، مؤكدا "معارضته لجميع الإجراءات الأحادية الجانب التي تعرقل السلام، ومنها بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وإضفاء الشرعية على المستوطنات وهدم مساكن الفلسطينيين وتهجير الفلسطينيين المدنيين"، وكان مشروع القرار الذي اطلعت عليه رويترز سيطالب إسرائيل "بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الفور وبشكل كامل". وتحتاج القرارات إلى موافقة ٩ أعضاء في المجلس، مع عدم استخدام أي من الأعضاء الدائمين (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا) حق النقض.
وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة يوم الخميس ٢/١٣، قد وزعت على الدول الأعضاء في المجلس الامن مشروع قرار يدين "كل محاولات الضم بما في ذلك القرارات والإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات"، ويدعو إلى "سحبها الفوري"، وطالب النص اسرائيل "بوقف فوري وكامل لنشاطاتها الاستيطانية في الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأثارت المبادرة استياء الولايات المتحدة التي لها حق النقض في المجلس وشجبت وزارة الخارجية الاميركية قرارا "قليل الفائدة في ضوء الدعم اللازم للمفاوضات بشأن حل الدولتين ،لكن واشنطن نددت في الوقت نفسه بالإعلان الإسرائيلي المتصل بالمستوطنات التسع ،وقال مصدر دبلوماسي إن مشروع القرار سحب بعد محادثات بين الفلسطينيين والأميركيين.
كما حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في خطابه أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، يوم الأربعاء ٢/٢٢، إن "وضع القدس لا يمكن أن يتغير بأعمال أحادية. وأهدافنا تبقى إنهاء الاحتلال، وتحقيق حل الدولتين"، مؤكدا التزامه بالعمل من أجل السلام العادل، محذرا غوتيريش من "الموقف المشتعل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتصاعد التوترات وتسارع دائرة العنف المميت، والجمود الذي يعتري عملية السلام"، معربا عن قلقه عقب ورود الأنباء عن "مقتل ١٠ فلسطينيين وإصابة أكثر من ٨٠ بجراح" برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في نابلس، مشددا الأمين العام للأمم المتحدة على أن وضع القدس لا يمكن أن يتغير بأعمال أحادية، مؤكدا ضرورة الحفاظ على التركيبة السكانية والسمة التاريخية للمدينة والوضع الراهن للأماكن المقدسة فيها بما يتماشى مع الدور

الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، ومؤكدا "كل مستوطنة جديدة تعد عقبة أخرى في الطريق إلى السلام"، مشيرا إلى أن "جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية وفق القانون الدولي ويجب أن تتوقف"،ومؤكدا على ان أكثر الأولويات إلحاحا في الوقت الراهن يجب أن تكون الحيلولة دون مزيد من التصعيد، وتهدئة التوترات، واستعادة الأمن، معربا عن قلقة البالغ "إزاء التدابير العقابية الأخيرة التي قامت بها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الساعي لاستصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال"،مشدد الأمين العام على "ضرورة عمل الشركاء الإقليميين والدوليين معا، بإصرار وإلحاح أكبر، لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على استعادة الأفق السياسي ذي المصداقية."

فيما أكد الممثل السامي للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، يوم الأربعاء ٢/٢٢على إن الاتحاد الأوروبي يأسف لمقتل ١٠ فلسطينيين خلال عملية عسكرية قامت بها القوات الإسرائيلية في نابلس، بينهم قاصر، وإصابة ١٠٠ آخرين، مشددا على ضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، وتجنب استخدام القوة المفرطة.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق من تصاعد العنف في الضفة الغربية، داعيا جميع الأطراف إلى العمل على استعادة الهدوء وتهدئة التوترات لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح مشددا على تأييده للبيان الرئاسي الصادر في ٢٠ شباط الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويحث جميع الأطراف على الالتزام الكامل به.

وطالب خبراء من الأمم المتحدة، المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف عمليات الهدم والإغلاق الممنهج والمتعمد للمساكن، والتهجير التعسفي والإخلاء القسري للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة،وأن التكتيكات الإسرائيلية المتمثلة في التهجير القسري للسكان الفلسطينيين وطردهم لا حدود لها، ففي القدس الشرقية المحتلة، تواجه عشرات العائلات الفلسطينية أيضًا مخاطر وشيكة من عمليات الإخلاء القسري والتهجير، بسبب أنظمة التخطيط والتخطيط التمييزية التي تفضل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي - وهو عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي ويرقى إلى جريمة حرب، معربون عن قلقهم إزاء تأييد الحكومة الإسرائيلية وتصعيدها لعمليات الإخلاء والهدم العقابية، وغيرها من الإجراءات العقابية ضد "منفذي العمليات" وأفراد أسرهم، مثل إلغاء وثائق الهوية، وحقوق المواطنة، والإقامة، والضمان الاجتماعي، كما إن إغلاق منازل عائلات المشتبه بهم، وما تلاه من هدم لمنازلهم، يشكل ازدراء أساسيًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وسيادة القانون، ومثل هذه الأفعال ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي المحظور بشكل صارم بموجب القانون الدولي.

وأعرب وزراء خارجية بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وأمريكا يوم الأربعاء ٢/١٥، عن "قلقهم البالغ" حيال قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي المضي قدمًا بـ "شرعنة" مستوطنات وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، وقال وزراء الخارجية:" نعارض بشدّة هذه الإجراءات أحادية الجانب التي لن تؤدي إلا لمفاقمة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولتقويض الجهود الرامية للتوصل إلى حل الدولتين القائم على التفاوض"، مشددين على دعمهم "السلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وهو أمر يجب أن يتحقق عبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف" المعنية، معلنين أنهم "سيراقبون بدقة التطورات على

الأرض، ومواصلة متابعة التطورات الميدانية التي تؤثر على قابلية تحقيق حل الدولتين واستقرار المنطقة."

وأكدت الخارجية الإسبانية في بيان، يوم الأربعاء ٢/١٥، رفضها لقرار حكومة الاحتلال بناء ١٠ آلاف منزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإضفاء الشرعية على تسع مستوطنات في الضفة الغربية، معربة عن قلقتها إزاء جميع الإجراءات أحادية الجانب، معتبرة أن الاستيطان في الضفة بما فيها القدس غير شرعي وفقًا للقانون الدولي.

وأكدت وزارة الخارجية الفنلندية وفي تغريدة لها على تويتر يوم ٢/١٥، رفضها قرارات الحكومة الإسرائيلية، "شرعنة" بؤر استيطانية غير قانونية، وبناء وحدات استيطانية في الضفة الغربية، معربة عن قلقها من أن هذه القرارات تزيد من تفاقم الوضع المتوتر، مؤكدة أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، وأن أية تغييرات على حدود عام ١٩٦٧.

وأعلن وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، بحسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم الجمعة ٢/٢٤، عن موقفه بشأن التعامل مع وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، بأنه لن يتعامل مع بن غفير، ولكنه سيتعامل مع حكومة بنيامين نتنياهو مع التأكيد على التزام بلاده بحل الدولتين ورفض الاستمرار في بناء المستوطنات وتوسعتها.

كما وصف السفير البريطاني لدى إسرائيل نيل ويغان، في تغريدة على "تويتر"، يوم الاثنين ٢/٢٧، مشاهد اعتداء المستوطنين على أهالي بلدة حوارة وحرق المنازل والمركبات بـ "المروعة"، قائلا: "إن "إسرائيل بحاجة إلى التعامل مع عنف المستوطنين، هذه أنباء مروعة، وإنا أدين مثل هذا العنف الذي يفاقم الوضع في الضفة".

واستنكرت البرازيل والأرجنتين والمكسيك وتشيلي يوم السبت ٢/١٨، قرار إسرائيل بإضفاء شرعية على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وعبرت عن قلقها البالغ واستنكارها لشرعنة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، واعتبرت هذه الإجراءات الأحادية الجانب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وحضّت على إجراء مفاوضات من أجل "حل سلمي" للصراع.

وأصدر الاتحاد الأوروبي بيانا، يوم الخميس ٢٤ /٢، دعا من خلاله إسرائيل إلى التراجع عن قرارها بإضفاء شرعية على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وجاء فيه أن "الاتحاد الأوروبي يرفض هذا القرار ويكرر موقفه أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنه لن يعترف بأي تغييرات خلف حدود العام ١٩٦٧ باستثناء تلك التي يتفق عليها الجانبان."

وقالت المتحدثة الرسمية باسم مسؤول العلاقات الخارجية والشؤون الأمنية للاتحاد الأوروبي نبيلة مصرالي، "هذا يتجاوز العدد الإجمالي الذي تم تقديمه خلال عام ٢٠٢٢ بأكمله، والذي كان عامًا قياسيًا من حيث التوسع الاستيطاني غير القانوني"، مؤكدة مصرالي على تجديد موقفهم بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، داعيةً الاحتلال لوقف بناء المستوطنات، وإلغاء هذه القرارات الأخيرة على وجه السرعة.

وفي التاسع من شهر شباط الجاري، أعلن رئيس بلدية برشلونة، أدا كولاو، أن عاصمة كاتالونيا ستقطع العلاقات مع إسرائيل وقائلة إن القرار سيبقى كذلك "إلى أن تكف السلطات الإسرائيلية بشكل منهجي عن انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني"، كما إنها بعثت برسالة إلى رئيس الحكومة نتنياهو، أعلنت فيها تعليق

تحالف المدن التوأم مع تل أبيب، كما طالبت سابقًا المنظمات الموالية للفلسطينيين. هذا إلى أن تضع السلطات حدًا لانتهاك حقوق الإنسان. إسرائيل" يجب أن تمتثل بالكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المختلفة"، من جانبه أدان وزير الخارجية الإسباني، خوسيه مانويل ألفاريس، قرار رئيس بلدية برشلونة بقطع علاقات المدينة مع إسرائيل، وفقًا لصحيفة "معاريف "الإسرائيلية، قائلا ألفاريس، في حفل أقيم في برشلونة، الليلة الماضية، إن "هذه خطوة أحادية الجانب لا تفيد المدينة، أعتقد أن مهمة برشلونة هي أن تكون مدينة مفتوحة على الجميع".

طالبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ، في بيان صدر عنها يوم الجمعة ٢/٢٤ ، مجلس الأمن باتخاذ إجراءات عاجلة ودولية لحمايته، وضرورة التحقيق في جميع السياسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، كما ادانت اللجنة اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة نابلس، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ١١ فلسطينيا بينهم مسن وطفل وإصابة ١٠٠ آخرين، معربة عن قلقها العميق إزاء دوامة العنف والخسائر الفظيعة في أرواح المدنيين وخاصة الفلسطينيين على نحو متزايد، مرحبة بجهود المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، مع جميع الأطراف المعنية لتهدئة الوضع، مؤكدة على ضرورة وقف تصعيد العنف وإيجاد حل عادل وسلمي للنزاع يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وبشكل غير مشروط، وتحقيق حل الدولتين، بما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حدود العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ومشددة على ضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في حل عادل لمحنة لاجئي فلسطين في سياق حقهم في العودة، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون والاتفاقيات الدولية.

كما أعرب تور وينسلاند، في بيان له، يوم الاثنين ٢/٢٧، عن قلقة من عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في بلدة حوارة جنوبي مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، معربا عن قلقه من تدهور الوضع الأمني في الضفة الغربية، وتتحمل قوات الأمن مسؤولية منع المستوطنين من تطبيق القانون بأيديهم، مؤكدا وينسلاند على انه لا مبرر لإرهاب المستوطنين ولا للحرق العمد والأعمال الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين.

حذرت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، خلال مؤتمر صحافي في برلين مع نظيرها الإسرائيلي، إيلي كوهين، يوم الثلاثاء ٢/٢٨، من خطوات أحادية الجانب تمنع تنفيذ حل الدولتين وبضمنها "استمرار البناء في المستوطنات طوال الوقت"، منددة الوزيرة الألمانية بعملية إطلاق النار في حوارة، ومقتل مستوطنين خلالها، معتبرة أنهما قتلا "فقط لأنهما إسرائيليان. ولن يكون هناك مبررا أبدا لإرهاب كهذا، وفي المقابل، نددت بإرهاب المستوطنين في حوارة في اليوم نفسه، وقالت إن "تعاطفنا يتجه أيضا نحو ضحايا عملية الانتقام في حوارة، فقد تم إضرام النار بالمنازل والعائلات، عائلات بريئة بقيت في حالة صدمة وخوف"، وحذرت من تصاعد آخر في الضفة الغربية، معربة بيربوك عن قلقها من مشروع قانون فرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين، الذي قدمه وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع، كذلك عبّرت الوزيرة الألمانية عن قلقها من خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء، وقالت إنه "لا أريد نفي حقيقة أننا قلقون هنا من قسم من خطة

التشريعات في إسرائيل فبين القيم التي توحدنا هناك الدفاع عن مبادئ دستورية، مثل استقلال جهاز القضاء."

من جانبه أدان الاتحاد الأوروبي في بيان له، اليوم الأحد ٢/١٢، قتل المستوطنين للشاب مثقال ريان في بلدة قراوة بني حسان، غرب سلفيت، وقائلا: يحزننا أن يكون هناك ضحية أخرى لعنف المستوطنين وهو مثقال ريان الذي قتل في قراوة بني حسان. يدين الاتحاد بشدة عنف المستوطنين ويشعر بالقلق لتزايد عدد هجماتهم".

وتابع: "هذا النوع من العنف الذي لا معنى له سيؤجج الوضع المتوتر بالفعل ويجب أن يتوقف، هناك حاجة إلى إجراء تحقيق سريع وشفاف ويجب تقديم الجناة إلى العدالة".

ج- الموقف الإسرائيلي: -

تعاني إسرائيل من أزمه حقيقية بسبب الإصلاح القضائي الذي تنادي به حكومة نتنياهو حتى باتت التوقعات بأن إسرائيل أصبحت على شفا حرب أهلية، أو على الأقل انحلال عقد الحكومة الحالية، وما نجم عن ذلك من احتجاجات ومظاهرات عارمة داخل إسرائيل باتت تؤثر على العلاقات الامريكية الإسرائيلية باعتبارها تؤثر على الديمقراطية الإسرائيلية من وجهة نظر الولايات المتحدة، ناهيك عن تدهور الأوضاع في الضفة الغربية وارتفاع العمليات الفلسطينية ضد الإسرائيليين بالإضافة ازدياد العنف من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين كما حصل مؤخرا في حوارة ما قد يفسح المجال للتخمين بأن شهر رمضان سيشهد أحداثا ساخنة، ستزيد من غليان الأوضاع وخاصة أن هذا سيأتي بالتزامن مع محاولة "اليمين" فرض مزيد من الوقائع على الأرض في اقتحاماته المتوقعة للمسجد الأقصى في ضوء اقتراب موسم الأعياد العبرية في شهر نيسان.

وردا على طلب قدمه وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين يوم الثلاثاء ٢/٧، لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن الموافقة على تأجيل البناء الاستيطاني، وتأجيل هدم منازل الفلسطينيين وإخلاءها بالضفة والقدس لخفض مستوى التوتر على الأرض أوضح نتنياهو لإدارة بايدن، أنه سيكون على استعداد لاتخاذ خطوات للحد بشكل كبير من الإجراءات والتدابير التي تعارضها الولايات المتحدة، لكنه لن يكون قادرًا على إيقافها تمامًا، خاصة فيما يتعلق بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وبناء على ذلك أصدر مكتب نتنياهو ، تعليمات بتأجيل هدم مبنى فلسطيني في شرقي القدس يعيش فيه ١٠٠ فرد.

وخلال لقاء نتنياهو بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في باريس، قال نتنياهو إنه لا ينوي تعليق البناء في المستوطنات، لكنه سيفعل أقل بكثير مما يرغب شركاؤه في التحالف.

وفي تعليق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وفي بيان صادر عن مكتبه يوم الاثنين ٢/٢٠، على بيان مجلس الأمن الدولي عن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة معتبرا أنه "احادي الجانب" وينكر الحق "التاريخي" لليهود قائلا: "البيان كان ينبغي ألا يصدر وكان ينبغي للولايات المتحدة ألا تنضم إليه، وأن مجلس الأمن الدولي أصدر بيانا أحادي الجانب ينكر حق اليهود في العيش في وطننا التاريخي"، على حد تعبيره، وأضاف أن بيان مجلس الأمن "يتجاهل الهجمات الإرهابية الفلسطينية في القدس التي قتل فيها ١٠ مواطنين إسرائيليين هذا الشهر، كما مجلس الأمن "يغض الطرف عن دعم السلطة الفلسطينية

للإرهاب وتقديمها مساعدات مالية لعائلات الإرهابيين"، كما اعتبر مكتب نتنياهو أن البيان الأممي "يقزم جريمة معاداة السامية التي أدت إلى مقتل ملايين اليهود".

كما حذر معهد السياسات والاستراتيجية" الإسرائيلي (IPS) ، يوم الجمعة ٢/١٧، من تداعيات سياسة حكومة نتنياهو السلبية فيما يتعلق بالفلسطينيين الأمر الذي سيؤثر على العلاقات مع الإدارة الأمريكية ويزعزع صورتها كقوة استراتيجية، مؤكدا " في تقديره الاستراتيجي الذي أعده طاقم المعهد بزعامة جنرال احتياط عاموس جلعاد، أن سياسات الحكومة المختلفة وخاصة تجاه الفلسطينيين وفي المسجد الأقصى، من شأنها أن تؤثر على قوة إسرائيل الاستراتيجية؛ التي تعتمد على شيئان أساسيان وهما "قوة الجيش وجهاز الأمن والفهم السياسي الذي يسمح بحرية عمل استراتيجية"، ونوه المعهد الإسرائيلي إلى أن إدارة بايدن ، طالبت إسرائيل بلجم سلوكه تجاه الفلسطينيين بهدف منع الاشتعال الأوضاع وترك فتحة ضيقة لمسيرة سياسية، محذرًا من تآكل منظومة العلاقات مع الإدارة الامريكية والدول العربية، بشكل سيؤثر سلبا على القدرة على بلورة جواب استراتيجي على التهديد الإيراني وتطبيع السعودية، وبحسب تقديرات المعهد فإن الإدارة الأمريكية تتوقع من الحكومة نتنياهو الحفاظ على القيم الديمقراطية المشتركة، مشيرًا إلى أن الإدارة لن توافق على قبول وضع يقر فيه الإصلاح القضائي كما ينص عليه؛ والمعنى سيكون ضرر جسيم في قوة العلاقات بين نتنياهو وبايدن، وأضاف المعهد أن على إسرائيل يجب أن توقف الإصلاحات القضائية، وإنشاء قناة حوار داخلية لحل القضية بين كل ألوان الطيف السياسي والوصول إلى إجماع واسع، وبالتوازي، أن تمتنع عن خطوات تضعضع الاستقرار مع الفلسطينيين وتؤدي إلى التصعيد، وخاصة ما يستهدف المسجد الأقصى، والذي من شأنه أن يصبح بؤرة اشتعال ويحدث مواجهة عنيفة ذات طابع ديني.

وأشار مستشار الأمن القومي لدى الاحتلال تساحي هنغبي، إلى وجود تفاهمات مع السلطة الفلسطينية خلال اجتماع مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة المنعقد في القدس يوم الاثنين ٢/٢٠، مؤكدا وجود محادثات مع السلطة حول وقف الإجراءات أحادية الجانب، موضحا هنغبي: "كانت هناك مناقشات مع الأمريكيين حول كيفية خلق جو جديد من خلال وقف الإجراءات الأحادية الجانب التي تم اتخاذها في الأشهر الأخيرة، ونحن مستعدون لذلك"، وأنه أبلغ الفلسطينيين بضرورة وقف الإجراءات المتعلقة بالإجراءات القانونية ضد الاحتلال في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في لاهاي.

وتحدث هنغبي والشيخ عدة مرات عبر الهاتف والتقيا أيضًا، وعقد اللقاء الأخير بينهما، وركز على توطيد التفاهمات بين الطرفين، وهو الأمر الذي أدى إلى تأجيل التصويت ضد الاحتلال في مجلس الأمن الدولي.

كما اعتبر رئيس المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، يوم الأحد ٢/١٩، أن خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء ستؤدي أن إسرائيل تخسر الولايات المتحدة، وتأتي أقوال لبيد في أعقاب تصريحات السفير الأميركي في إسرائيل، توماس نايدس، لشبكةCNN ، والتي قال فيها بأنه طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بوقف الخطة لإضعاف القضاء، كما قال لبيد للإذاعة العامة الإسرائيلية "كان" إن "الأميركيين يتحدثون طوال الوقت معي وهم مستاؤون للغاية مما يحدث" في إسرائيل، رافضًا لبيد الادعاء بأن الولايات المتحدة تتدخل بشؤون إسرائيل الداخلية، وقال "إننا نطلب يوميا من الولايات المتحدة أن تتدخل، من خلال خطة المساعدات أو تمويل القبة الحديدية، والصداقة تستند إلى قيم ديمقراطية

مشتركة وإذا لم تتمسكوا (في الحكومة) بها، فستنتهي هذه الصداقة"، وأضاف لبيد أنه لن تجري المعارضة مفاوضات مع الحكومة حول خطة إضعاف جهاز القضاء من دون أن توقف الحكومة التشريعات المتعلقة بهذه الخطة بشكل كامل، وأنه "لا يمكن إجراء مفاوضات فيما يوجه مسدس إلى رأسك"، وتابع لبيد أن "لا أحد يدعي أن لا مجال لإجراء تحسينات في جهاز القضاء، لكن ليس بهذا الشكل ولا في ظروف كهذه.

كما ذكرت مصادر إسرائيلية، عقب انتهاء القمة الأمنية التي عقدت في العقبة، بحضور مصر والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والأردن المستضيفة للقمة الأمنية يوم الأحد ٢/٢٦، أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية توصلتا إلى تفاهم يسمح بخفض حالة التوتر والتصعيد القائم في الضفة الغربية، سيقوم الطرفان بموجبها بتعليق الإجراءات أحادية الجانب لبضعة أشهر، وذلك بعد أن مارس الأميركيون ضغوطًا شديدة للدفع باتجاه هذه التفاهمات خشية من اندلاع تصعيد في شهر رمضان لدى المسلمين، وعيد الفصح لدى اليهود في حال استمرت التوترات، وقد تعهدت إسرائيل بتعليق الموافقة على التخطيط والبناء الإضافي في المستوطنات لبضعة أشهر، من ناحيته أعلن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو استمرار البناء الاستيطاني وشرعنة البؤر الاستيطانية، قائلا في تصريح له إنه "خلافا للتغريدات، سيستمر البناء وشرعنة البؤر في الضفة وفقًا لجدول التخطيط والبناء، دون أي تغيير، ولن يكون هناك تجميد، لن يتم هدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية لأشهر أخرى، وكذلك تعليق إخلاء الفلسطينيين من منازلهم في المناطق (ج)، وتقليل عمليات الاقتحام للمدن الفلسطينية.

ومن جانبه صرح رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، والذي كان رئيس الوفد الإسرائيلي للعقبة يوم الأحد ٢٦ /٢، "عدم وجود تغيير في السياسة الإسرائيلية خلال الأشهر المقبلة، وأنه سيتم شرعنة ٩ بؤر استيطانية جديدة".

كما أكد وزير المالية الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش، عقب انتهاء القمة الأمنية التي عقدت في العقبة بحضور مصر والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والأردن المستضيفة للقمة الأمنية، على أن بناء المستوطنات في الضفة الغربية لن يتوقف ولو ليوم واحد، وقال معقبا على الاتفاق بأن يتم تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية لمدة أربعة أشهر بموافقة إسرائيل: "لن يكون هناك تجميد للبناء وشرعنة البؤرة الاستيطانية ولو حتى ليوم واحد ، هذا اختصاصي، وسيواصل الجيش الإسرائيلي العمل لمكافحة الإرهاب في جميع مناطق الضفة الغربية دون أي قيود وسنؤكد على ذلك خلال جلسة مجلس الوزراء، أما وزير الأمن القومي لدى الاحتلال، إيتمار بن غفير فقد عقب على قمة العقبة "ما كان في الأردن (لو كان) سيبقى في الأردن (ملمحا إلى عدم تطبيقه).

وعلق وزير جيش الاحتلال السابق بيني غانتس، على تصريحات سموتريتش قائلا: إما أنها حكومة فوضى تامة، أو أن سموتريش ليس له سلطة فيها.

وبدوره انتقد زعيم المعارضة يائير لبيد تصريحات سموتريتش قائلا: "دولة ترسل وفداً رسمياً على أعلى مستوى إلى قمة برعاية أمريكية، وتتوصل إلى اتفاق ثم يغرد وزراء كبار في الحكومة ضد هذا الاتفاق - هذه ليست حكومة هذا فوضى كبيرة."

وصرح رئيس الكنيست السابق ميكي ليفي: "هذه ليست حكومة، هذه روضة أطفال"

ومن جانب آخر، انتقد زعيم حزب الوحدة الوطنية، بيني غانتس، على تطبيق تويتر يوم الخميس ٢/٢٣، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لموافقته على نقل بعض السلطات في الضفة الغربية من وزير الجيش

يوآف غالانت، إلى وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، قائلا غانتس: "مسؤولية تفكيك الجيش ووزارة الجيش تقع على عاتق رئيس الحكومة نتنياهو"، "هذا قرار من شأنه أن يمزق التسلسل القيادي ويضر بأمن الإسرائيليين ومكانتنا الدولية، كما يتهم أنه منذ تأسيس إسرائيل، "نتنياهو هو أول رئيس حكومة ... وضع السياسة على الأمن"، ويضيف غانتس: "أتمنى أن تعرف كل أم عبرية أن مصير ابنها وأمننا قد خسرهما سياسيون غير مسؤولين".

وتقسم الصلاحيات بين الطرفين على أن يتحمل سموتريتش المسؤولية الكاملة عن القضايا الاستيطانية والتي يطلق عليها "مدنية" في حين أن المسؤولية عن القضايا الأمنية مثل إخلاء البؤر الاستيطانية والمستوطنات ستكون من صلاحيات "نتنياهو، وستبقى القضايا الأمينة والعسكرية بيد جالانت مع تشكيل جهاز مشترك برئاسة نتنياهو للبت في القضايا الخلافية بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى، ودعا سفير اسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، في رسالة بعث بها إلى مجلس الأمن الدولي الأربعاء ١٥ /٢، "المجتمع الدولي إلى إدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة على مدنيين اسرائيليين بأشد العبارات وبطريقة لا لبس فيها"، متهمًا السلطة الفلسطينية بـ "الإشادة" بهذه "الجرائم الشنيعة" و"دعمها."

وتعرضت نائبة مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الإسرائيلي شارون بارلي، وأعضاء الوفد الإسرائيلي للطرد يوم السبت ٢/١٨، من قاعة مؤتمرات الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، التي شاركت فيها إسرائيل بصفة مراقب أنه خلال حفل افتتاح المؤتمر اقترب رجال أمن من أعضاء الوفد الإسرائيلي وطلبوا منهم مغادرة القاعة وقال مسؤول كبير بوزارة الخارجية، إن أعضاء الوفد علموا أن جنوب إفريقيا والجزائر وراء هذه الخطوة.

وعلق نتنياهو خلال جلسة أسبوعية لحكومته، على تصريحات السفير الأميركي لدى إسرائيل، توماس نيدس، لكنه لم يشر صراحة إلى نيدس حول استعمال المكابح وفي عملية تغيير النظام القضائي في إسرائيل "يسعدني أن أخيب آمال أعدائنا وأطمئن أصدقاءنا بأن إسرائيل كانت وستظل ديمقراطية قوية نابضة بالحياة.. ديمقراطية مستقلة." وقال وزير الشتات الإسرائيلي، عميحاي شيكلي، إنه "أقول للسفير الأميركي استعمل أنت المكابح. اهتم بشؤونك الخاصة، أنت لست صاحب السيادة هنا لمناقشة الإصلاحات القضائية، يسعدنا مناقشة الأمور الدبلوماسية والأمنية معك ولكن احترم ديمقراطيتنا."

ومن جانبه، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، في مؤتمر صحافي، إنه "حرصنا دائما على عدم التدخل في الشؤون الأميركية الداخلية، ولذا أتوقع من الولايات المتحدة ألا تتدخل في شؤوننا الداخلية."

فيما أكد زعيم المعارضة يائير لابيد، يوم الاثنين ٢/٢٧، بإن الحكومة "فقدت السيطرة" على أمن إسرائيل، في أعقاب أعمال المستوطنين الإرهابية ردًا على عملية حوارة في الضفة الغربية، مضيفا "يتزايد نطاق العمليات الفلسطينية، منفذو العمليات يرفعون رؤوسهم، والجيش مرتبك ولا يفهم تسلسل قيادته، نشأت هذه الفوضى لأنه في هذه الحكومة، لكل فرد سياسته الخاصة"، مشيرًا إلى الخلافات العميقة بين حزب الليكود بزعامة نتنياهو وشركائه اليمينيين المتطرفين حول كيفية التعامل مع سياسة الضفة الغربية، مما دفع الوزراء للتنديد بمحاولات الحكومة الخاصة في الدبلوماسية، ويلقي لبيد باللوم على عنف المستوطنين والوضع الأمني غير المستقر على حكومة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، واصفاً إياها بـ "الضعيفة".

ح- الموقف الأمريكي: -

تبحث إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، عن طرق لتهدئة الوضع في الضفة الغربية ومنع الأوضاع فيها من التدهور إلى حالة انتفاضة ثالثة، ويتضمن ذلك مجموعة من الخطوات التي تأمل الولايات المتحدة أن تتخذها كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وغيرها من الخطوات التي تمتنع عن اتخاذها من أجل تخفيف التوترات.

من جانبه قال الرئيس الأمريكي جو بايدن، يوم السبت ٢/١٢، في أول تعقيب له على الخطة الإسرائيلية الهادفة إلى إجراء تغييرات جوهرية في الجهاز القضائي: إن "إجراء تغييرات أساسية يتطلب بناء إجماع شعبي"، مضيفا: تكمن عبقرية الديمقراطية الأمريكية والديمقراطية الإسرائيلية في أنهما مبنيتان على مؤسسات قوية، وعلى ضوابط وتوازنات، وعلى قضاء مستقل إن بناء إجماع حول التغييرات الأساسية مهم حقًا لضمان اقتناع الناس بها الأمر الذي يمكّن استدامتها.

كما أدانت الإدارة الأميركية، ما أسمته ب"الإرهاب الفلسطيني" و "عنف المستوطنين" في بيان واحد صدر عن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، يوم الاثنين ٢/٢٧، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي قتل اثنين من الإسرائيليين، والمستوطنين، مما أدى إلى قتل فلسطيني وأوقع أكثر من ١٠٠ إصابة (بين الفلسطينيين) إلى جانب تدمير الممتلكات (الفلسطينية) بشكل واسعفي بلدة حواره وزعترة جنوب نابلس.

وأعربت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية "فيدانت باتيل"، يوم الجمعة ٢/١٧، عن معارضتها لقرار مقترح لمجلس الأمن الدولي يطالب إسرائيل بإنهاء المستوطنات في الضفة الغربية، موضحة إن تقديم هذا القرار لم يكن مفيدًا في دعم الشروط اللازمة للمضي قدمًا في مفاوضات حل الدولتين.

ومن جانبه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، طلب أثناء زيارته لإسرائيل والضفة الغربية المحتلة يوم الأربعاء ٢/١، من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس" وقفة تهدئة" مؤقتة في إجراءات معينة يعارضها كلا الجانبين، بما في ذلك النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة والتحركات الفلسطينية في الأمم المتحدة والولايات المتحدة .

كما أكد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في بيان صدر عنه يوم، الإثنين ٢/١٤، بأن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، تعارض قرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، بشرعنة تسع بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، بأثر رجعي لكنه لم يعط ما يشير إلى أن واشنطن ستتخذ أي إجراء ضد تل أبيب، محذرا، بلينكن من أن "إضفاء الشرعية" على تسع بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، من شأنه تأجيج التوتر الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددا على معارضته لتدابير الأحادية التي تفاقم التوترات وتقوّض آفاق حل (إقامة) دولتين بالتفاوض".

وأضاف "كل ما من شأنه أن يحيدنا عن رؤية دولتين لشعبين يضر على المدى الطويل بأمن إسرائيل وهويتها باعتبارها دولة يهودية ديمقراطية، وبرؤيتنا لتدابير متساوية للأمن والحرية والازدهار والكرامة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء."

ومن جانبه اعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، في معرض رده على أسئلة الصحفيين بشأن إعلان رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو قرار الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة

بشرعنة عشر بؤر استيطانية هو قرار سيادي إسرائيلي، يوم الثلاثاء ٢/١٤، وان هناك جهد إقليمي تشارك فيه الولايات المتحدة لدعم وقف تصعيد والتوترات في المنطقة، مؤكدا برايس "إننا سنواصل استخدام صوتنا؛ سنواصل التعامل مع الأطراف؛ سنستمر في الانخراط في الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف ، لاتخاذ خطوات من شأنها ، أن تعمل على تهدئة التوترات ، وعلى المدى الطويل ، لحماية آفاق حل الدولتين وتعزيزه في نهاية المطاف، مستبعدا الناطق استخدام أدوات مثل ربط المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل في الضغط عليها لتتراجع عن الاستيطان.

كما أعرب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، عن قلق حكومته من التصعيد في التوتر والمواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيل، وذلك في لقاء مع مراسل "القدس" دوت كوم في واشنطن يوم الأربعاء ٢/٢٢، محذراً من الخطوات الأحادية، معتبراً أن قرار السلطة الفلسطينية بسحب مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان خطوة إيجابية بهذا الاتجاه، مؤكدا برايس، إن الإدارة جادة وملتزمة بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، من أجل استمرار التواصل مع الفلسطينيين، مؤكدا ان الولايات المتحدة ترفض الإرهاب من كلا الجانبين ويرى ان إسرائيل بالطبع لديها مخاوف أمنية مشروعة مؤكدا التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، مؤكدا انه يجب أن تتخذ خطوات تسمح بتحسين الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني بما في أهالي غزة. "هذا ما نحاول عمله من خلال دعم الأونروا"، مؤكدا على أن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون مقاييس متساوية من الأمن والاستقرار والازدهار والفرص والكرامة، ومشددا على ان الصيغة التي كانت دائمًا متفق عليها دولتين لشعبين بناء على خطوط ١٩٦٧ هذه –وتبادل أراض طفيف - بما في ذلك القدس وهي أحد قضايا الوضع النهائي - هذه إحدى تلك القضايا التي سيحددها الإسرائيليون والفلسطينيون بأنفسهم.

فيما شدد السفير الأميركي لدى إسرائيل، توماس نيدس، خلال مؤتمر الرؤساء الذي ينظم في القدس بمشاركة أكثر من ٥٠ جمعية ومنظمة أميركية يهودية داعمة لإسرائيل يوم الأحد ٢/١٩، على أن "الديمقراطية في إسرائيل هي سبيل الولايات المتحدة لتقديم الحماية لإسرائيل"، مؤكدا ضرورة التوصل إلى "إجماع" إسرائيلي حول خطة للإصلاح القضائي، فيما طالبه وزراء في حكومة بنيامين نتنياهو، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية، واقترحت فقط التوصل لإجماع، مؤكدا ان تهدئة الخطاب، والديمقراطية في إسرائيل هي طريقة الولايات المتحدة للدفاع عن إسرائيل في الأمم المتحدة، قائلا "ما قاله الرئيس، جو بايدن، ووزير الخارجية، أنتوني بلينكن، هو أننا سنواصل الدفاع عن إسرائيل في الأمم المتحدة. اقترحت على الحكومة تهدئة الأجواء"، مشددا نيدس، إنه ينبغي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، إبطاء التقدم بخصوص تغييرات قضائية مثيرة للجدل قد تجعل من الأصعب على واشنطن مساعدته في تطوير علاقات مع السعودية أو التعامل مع إيران، وقال السفير نيدس، في مدونة صوتية باسم "ذي آكس فايلز"، نشرت على شبكة "سي إن"، إنه "نقول لرئيس الحكومة (نتنياهو) كما أقول لأولادي.. استعمل المكابح، تمهل، وحاول التوصل إلى التوافق والتقريب بين الأطراف."

كما حث وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، في اتصال هاتفي، يوم السبت ٢/٢٥، وزير الجيش الإسرائيلي يوآف غالانت، على ضرورة وقف التصعيد في الضفة الغربية، مؤكدا في ذات الوقت لغالانت التزام الولايات المتحدة بأمن "إسرائيل" وحقها في الدفاع عن نفسها ضد "الإرهاب".

وبدوره، قال مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض، جيك سوليفان، في بيان، عقب اجتماع العقبة إن الولايات المتحدة ترحب بـ "التعهدات التي قطعتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية"، يوم الأحد ٢٦ /٢، بشأن "وقف التصعيد ومنع المزيد من العنف، مضيفا سوليفان، في بيانه، أنه "ندرك أن هذا الاجتماع نقطة انطلاق وأن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به خلال الأسابيع والأشهر المقبلة لبناء مستقبل مستقر ومزدهر للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء"، معتبرا أن التنفيذ سيكون أمرا حاسما.

وحذر رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز، خلال زيارته لجامعة "جورج تاون" في واشنطن بعد زيارته إسرائيل ورام الله يوم الثلاثاء ٢/٧، من أن الوضع الهش في المنطقة وتزايد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد يؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، ٢٠٢٣شباط، باستشهاد (٣١) فلسطينيا؛ بينهم خمسة أطفال، استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وكان أبرزها نابلس وجنين.

والأطفال الذين استشهدوا هم: الطفل حمزة أمجد يوسف الأشقر (١٧ عاما) من من مدينة نابلس، والطفل قصي رضوان يوسف واكد (١٤ عاما) من جنين، والطفل محمود ماجد محمد العايدي (١٧ عاما) من مخيم الفارعة في طوباس، والطفل منتصر محمد الشوا (١٣ عاما) من مخيم بلاطة في نابلس، والطفل محمد فريد شعبان (١٦ عاما) من نابلس.

كما استشهد الأسير أحمد بدر عبد الله أبو علي (٤٨ عاما) من بلدة يطا جنوبي الخليل، بعد تدهور حالته الصحية نتيجة الإهمال الطبي المتعمد من قبل إدارة سجون الاحتلال.

فيما بلغ عدد الجرحى ٢٤٠ جريحا في الضفة الغربية و٦ آخرين في قطاع غزة، بينهم ١٤ طفلا، وصحفيين ومواطنة، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

اعتقلت قوات الاحتلال (٥٣٠) فلسطينيا؛ و٩ آخرين من قطاع غزة، من بينهم ٢٠ طفلا، و٩ سيدات، و٦ صيادين و٦ من بين العسكريين.

وطبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، تركزت حالات الاعتقال في الضفة الغربية، إذ جاءت محافظة الخليل في المرتبة الأولى من حيث عدد المعتقلين البالغ عددهم ١١١ معتقلا، تليها القدس بـ ٨٦ معتقلا، ثم رام الله بـ ٧٨ معتقلا، فيما توزع بقية المعتقلين بين محافظات الضفة وقطاع غزة.

وأصدرت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر قرارا بإبعاد نائب المدير العام للأوقاف الإسلامية في القدس ناجح بكيرات عن المسجد الأقصى لمدة ٦ شهور.

كما تم تسجيل ٤ حالات احتجاز لمواطنين في قطاع غزة، إذ احتجزت قوات الاحتلال ٤ أطفال شرقي بلدة جباليا أثناء محاولتهم التسلل إلى الأراضي المحتلة عبر السياج الحدودي.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، شباط ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ عن شهر شباط ٢٠٢٣، الـ (٥٤٤) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين) تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٤٣

اقتحاما، تليها جنين بـ ٩٥ اقتحاما، ثم رام الله بـ ٦٨ اقتحاما، والخليل بـ ٤٥ اقتحاما، وبيت لحم بـ ٤٠ اقتحاما، وطولكرم بـ ٥٣ اقتحاما، وطولكرم بـ ٣٩ اقتحاما، وسلفيت بـ ٣٥ اقتحاما، وقلقيلية بـ ٣٤ اقتحاماً، وأريحا بـ ٢٣ اقتحاما، وأريحا بـ ١٦ اقتحاما، والقدس ١١ اقتحاما، وطوباس ٩ اقتحامات واقتحامين لشمال القطاع.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر شباط ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.
وخلال الشهر جرى رصد (٢٤) حالة اعتداء من قبل جيش الاحتلال ومستوطنيه على المسجد الأقصى في القدس والمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، من خلال الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى وإقامة صلوات تلمودية بحراسة شرطة الاحتلال ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ.
فيما أشار تقرير "محافظة القدس" إلى فرض قوات الاحتلال تشديداتها على أبواب المسجد الأقصى المُبارك، والتضييّق على المصلين وتكثيف عمليات التفتيش واحتجاز بطاقات الهويات الشخصية، وذلك بالتزامن مع تأمين قواتها اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، إذ اقتحم حوالي (٣٥٨٣) مستوطناً المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح.
وفي سياق متصل، سقط حجر من السطح الخارجي لمصلى قبة الصخرة المشرفة بالمسجد الأقصى المبارك في ٦ شباط، وهذا الحجر هو جزء من بلاط خزفي، أُضيف لمسجد قبة الصخرة المشرفة بعد الترميم المصري الأخير.
كما اعتدى مستوطنون على كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، وفي ٦ شباط قام نائب رئيس بلدية الاحتلال آريه كينج، ومجموعة من المستوطنين بزراعة أشجار على أرض المواطنة المقدسية فاطمة سالم في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، وذلك في استمرار سلسلة مصادرة أملاك المقدسيين.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٥٣) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (٦٩) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.
وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والقيام بأعمال التجريف؛ استولت سلطات الاحتلال على نحو ١,٩٧١ دونما، إذ أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بالاستيلاء على نحو ٥٠٠ دونم في بلدي حزما

وجبع بالقدس، ومصادرة ٧٣٣ دونما من أراضي بلدة بيت أمر شمالي الخليل، و٤٥ دونما من أراضي بلدة دير استيا بسلفيت، بالإضافة إلى ٤٩٠ دونما من نحالين وقرية الجبعة في بيت لحم، و١٠ دونمات استولى عليها مستوطنون في بلدة الخضر جنوب بيت لحم.
ونفذت آليات الاحتلال عمليات تجريف لمساحات تزيد عن ٢٠٠ دونماً في منطقة شعب حمدان ببلدة السموع جنوبي الخليل، إلى جانب مساحات أخرى في بلدة دير نظام برام الله فيما اقتلعت نحو ٤١٣ شجرة زيتون في محافظات الخليل، ونابلس، وسلفيت ورام الله.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال شهر شباط ٢٠٢٣، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكانت على النحو الآتي: -

- في يوم ٢٠٢٣\٢\١٥ قامت قوات الاحتلال في الجهة الغربية لقرية مردا، بأعمال الحفر والتجريف في أراضي المواطنين المزروعة بأشجار الزيتون، لتنفيذ مشروع مد خط مياه يمر بمحاذاة الشارع الرئيسي المار بمحاذاة القرية.
- في يوم ٢٠٢٣/٢/١٢ صادقت حكومة الاحتلال، على "شرعنة" ٩ بؤر استيطانية، وعلى مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة.
- في يوم ٢٠٢٣/٢/١٥ قامت مجموعة من المستوطنين في البلدة القديمة بمدينة الخليل، بتنفيذ أعمال خاصة شملت إحضار تراب وفرده في محيط منازل المواطنين في حارة جابر وعلى جوانب الطريق المؤدي إلى الحرم الإبراهيمي، لبناء أحوض واستراحات في محاولة للاستيلاء عليها لتسهيل اقتحامات المستوطنين للحرم.
- في يوم ٢٠٢٣\٢\١٨ قامت قوات الاحتلال في منطقة البقيعة في الأغوار الشمالية، بتمديد خطوط مياه بعد الاستيلاء على منابع المياه في المنطقة، مما أدى إلى تدمير مئات الدونمات الزراعية أثناء تمديد الخطوط.
- في يوم ٢٢٠٢٣/٢٢ صادقت سلطات الاحتلال، على بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية في تجمع مستعمرات "غوش عتصيون" المقامة على أراضي المواطنين المحتلة عام ١٩٦٧.
- في يوم ٢٠٢٣\٢\٢٤ قامت مجموعة من المستوطنين في أراضي قرية راس كركر، بشق طريق استيطاني تمهيداً لمصادرة مساحة من الأراضي.
- في يوم ٢٠٢٣\٢\٢٤ قامت مجموعة من المستوطنين في منطقة بلاط ركوبا الواقعة شمال بلدة كفر الديك، بالاستيلاء على مساحة من الأراضي ووضع سياج في محيطها وأقامت فيها مقبرة لدفن موتاهم.

خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير

آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣٧٢) حاجزا مفاجئا في الضفة الغربية، أكثرها في محافظة رام الله بواقع ٨٨ حاجزا عسكريا، وفي نابلس ٧٥ حاجزا، فيما توزعت بقية الحواجز بين محافظات القدس، ورام الله، وجنين، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم والخليل.

فيما بلغت عمليات إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين ٢٧٨ حالة، بينها ٢٤٠ حالة في الضفة الغربية و٣٨ حالة في قطاع غزة، إذ أطلق جنود الاحتلال المتواجدين على الحواجز العسكرية النار في ٢٠٦ حالة، ٣٤ حالة إطلاق نار خلال عمليات اقتحام، و٢٤ حالة من قبل مواقع عسكرية لجيش الاحتلال و١٤ من قبل زوارق حربية و٧ حالات قصف جوي.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال (٢٨) منزلا فلسطينيا في الضفة الغربية بحجة عدم الترخيص، وجرت عمليات الهدم في محافظات الخليل، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، ونابلس.

ودمرت آليات الاحتلال ٤١ منشأة تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى.

واستولت سلطات الاحتلال على نحو ١,٩٧١ دونما، إذ أصدرت سلطات الاحتلال قرارات بالاستيلاء على نحو ٥٠٠ دونم في بلدي حزما وجبع بالقدس، ومصادرة ٧٣٣ دونما من أراضي بلدة بيت أمر شمالي الخليل، و٤٥ دونما من أراضي بلدة دير استيا بسلفيت، بالإضافة إلى ٤٩٠ دونما من نحالين وقرية الجبعة في بيت لحم، و١٠ دونمات استولى عليها مستوطنون في بلدة الخضر جنوب بيت لحم.

ونفذت آليات الاحتلال عمليات تجريف لمساحات تزيد عن ٢٠٠ دونماً في منطقة شعب حمدان ببلدة السموع جنوبي الخليل، إلى جانب مساحات أخرى في بلدة دير نظام برام الله فيما اقتلعت نحو ٤١٣ شجرة زيتون في محافظات الخليل، ونابلس، وسلفيت ورام الله.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر شباط ٢٠٢٣، وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٦١) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وفي هذا التقرير نستعرض ما نشره مركز "مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" حيث يقدم بحثًا أصدره مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست الإسرائيلي، يوضح بأن هناك تمييزاً واضحاً في توفير المعلومات الرقمية باللغة العربية، على مواقع المعلومات والخدمات والدفع الخاصة بالحكومة الإسرائيلية، ووزاراتها، والمؤسسات المختلفة التابعة لهان وهي بذلك لا تستوفي معايير "المساواة الرقمية" فيما يتعلّق باللغات المستخدمة على مواقعه، ويعرّف البحث مفهوم الفجوة الرقمية مُفصلا معيقات اللغة وغياب الملاءمة اللغوية والثقافية والتي تقيّد إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات.

أما الموضوع الثاني فيستعرض استطلاعا لـ "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠٢٢، والصادر عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، إذ تظهر نتائجه ارتفاع في نسبة اليهود الذين يرون أنهم يجب أن يحظوا بحقوق أكثر من العرب في إسرائيل، في حين يعتقدون أن النظام الإسرائيلي ديمقراطي حتى بالنسبة للعرب، فيما سجل تراجع كبير بثقة اليهود بمؤسسات الدولة.

أ- بحث جديد: حجم كبير للإقصاء الرقمي للغة العربية وللتمييز الرقمي على مواقع وزارات الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها.

يتضح من خلال بحث أصدره مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست الإسرائيلي، بأن هناك تمييزاً واضحاً في توفير المعلومات الرقمية باللغة العربية، على مواقع المعلومات والخدمات والدفع الخاصة بالحكومة، ووزاراتها، والمؤسسات المختلفة التابعة لها. صحيح أن هناك تفاوتاً بين وزارة وأخرى، ولكنها جميعاً لا تستوفي معايير "المساواة الرقمية" فيما يتعلّق باللغات المستخدمة على مواقعه، ويعرّف البحث مفهوم الفجوة الرقمية بالقول إنه يستخدم لوصف مستويات مختلفة داخل مجموعات متعددة من السكان للميزات التالية: -

- إمكانية الوصول إلى بنى تحتية رقمية أو امتلاك مثل هذه البنى، حاسوب، هاتف ذكي، برامج، تطبيقات واتصال بالإنترنت.
- مهارات رقمية – مهارات لقدرات تعلم وعمل في بيئة محوسبة. بعض المصطلحات الأخرى المتعارف عليها لوصف الفروق بين المجموعات هناك مفهوم "عدم المساواة الرقمية"، "إقصاء رقمي"، و"اضطهاد رقمي."

مع ذلك، فحتى لو توفرت إمكانية الوصول إلى بنى تحتية رقمية وإلى أجهزة رقمية ذات مستوى عال، فإن معيقات اللغة وغياب الملاءمة اللغوية والثقافية تقيّد من إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات. وإن استخدام مواقع الإنترنت الخاصة بالحكومة وسلطاتها لا يشكل ترفاً بل إنه وسيلة أساسية لتلقي خدمات الحكومة وخصوصا في حالات الطوارئ مثل حالة وباء كورونا التي اضطرت المواطنين في إسرائيل إلى الانتقال لاستهلاك خدمات كثيرة عن بُعد بواسطة الإنترنت. كما أن الخدمة الفعالة عن بعد لها أهمية كبرى، وخصوصا لمجموعات سكانية في مناطق جغرافية طرفية والتي تعاني من محدودية في توفر الخدمات

المادية الملموسة، وبالرغم من ذلك فإن العديد من الأبحاث والمسوحات تشير إلى أن قسما محدودا فقط من خدمات الحكومة متوفر باللغة العربية، وهي لغة نحو ٢٠% من المواطنين في البلاد.

- **١٠٪ فقط من صفحات المعلومات والخدمات الحكومية متوفرة العربية**: -

يورد البحث معطيات حول الموضوع مأخوذة من تقارير المكتب المركزي للإحصاء. ويستدل منه أنه ما زالت هناك مستويات متباينة في قدرات استخدام الإنترنت، بين العرب وبين اليهود، وذلك بالاعتماد على إفادات شخصية لمواطنين. فالمشاركون العرب في استطلاعات المكتب المركزي للإحصاء يفيدون أنهم أقل قدرة واستخداما للإنترنت قياسا بالمستطلعين اليهود، وهم يستخدمون خدمات الحكومة أو الخدمات العامة الرقمية الأخرى أقل من اليهود، والأمر نفسه بالنسبة إلى غايات أخرى مثل البحث عن عمل أو تعليم. غالبية المستطلعين العرب يفيدون أنهم يتصفحون الإنترنت باللغة العربية (نحو ٦٤%) وقسم منهم يتصفحون غالباً باللغة العبرية وذلك بنسبة حوالي ١٨.%
يتضح من معطيات الاستطلاع الاجتماعي للمكتب المركزي للإحصاء أن ٧٦% من المستطلعين في جيل ٢٠ عاما فما فوق ومستوى تمكنهم من القراءة باللغة العبرية ضعيف (نحو ٣٨٥ ألف شخص) يفضلون إجراء الاتصالات مع المكاتب الحكومية وجها لوجه. نسبة استخدام الاستمارات الرقمية على الإنترنت والدفع بشكل رقمي من المستطلعين العرب أقل من نصف النسبة التي أفاد بها المستطلعون اليهود.
وفقا لمعطيات منظمة الإنترنت في آذار ٢٠٢١، فإن ١٠% فقط بالمعدل من صفحات المعلومات والخدمات التابعة لوزارات الحكومة متوفرة باللغة العربية. هناك تباين بين الوزارات المختلفة، فمثلا أكثر الوزارات توفيرا لمعلومات باللغة العربية هي وزارة حماية البيئة وذلك بنسبة ٥٩% من الصفحات، ولكن في غالبية الوزارات تتراوح النسبة ما بين ٢١% مثل وزارة الأمن الداخلي، وبين ١%، مثل وزارتي الطاقة ووزارة الثقافة والرياضة بالذات.
إن توفر صفحات الخدمات للمواطن باللغة العربية أعلى من صفحات المعلومات والتي تعادل نحو ٣٨% من صفحات الخدمة. كذلك فإن هناك تباينا في توفر صفحات الخدمات بين الوزارات المختلفة: ١٢٦% في وزارة السياحة، أي أن الصفحات بالعربية أكثر من الصفحات بالعبرية. ٩٦% في وزارة الداخلية؛ و٨٢% في وزارة الامن الداخلي؛ وذلك مقابل ٢٨% في وزارة المواصلات و٢٧% في وزارة العدل و٧% فقط في وزارة المالية.

- **عدة {مدن مختلطة} لم توفّر اللغة العربية على مواقعها**: -

ووفقا لوثيقة من أواخر ٢٠٢٢ لمركز معلومات وأبحاث الكنيست فإن ٨ فقط من ٢٦ وزارة حكومية وسلطة تم مسحها، توفر معلومات في اللغة العربية على مواقع الإنترنت الخاصة بها بالنسبة لإمكانية تقديم توجهات وشكاوى إلى وزارة أو سلطة تابعة لها. بموجب هذه المعطيات فإن نسبة المعلومات المتوفرة باللغة العربية تتراوح ما بين ٤٨% في الخوادم الحكومية الكبرى (gov.il) وأقل من ٩% فقط في صفحات المعلومات. مثلما يمكن أن نرى من رد ممثل المنظومة الرقمية فليس هناك تقريبا استمارات متوفرة باللغة العربية و٢% فقط من خدمات الدفع متوفرة باللغة العربية.

وفقا لتقرير خاص سبق أن أصدره مراقب الدولة حول "المدن المختلطة" فإن المدن حيفا، اللد، نوف هجليل وعكا لم توفر المواقع الخاصة بها باللغة العربية. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات جزئية، فإنها تشكل مؤشرا إلى أن موضوع توفير المنالية اللغوية ليس منظما بما فيه الكفاية وليس فقط في مواقع الحكومة، بل أيضا في سلطات محلية وهيئات خدمة أخرى.

في تشرين الأول ٢٠٢١ أصدرت الحكومة الإسرائيلية القرار رقم ٥٥٠ حول "الخطة الاقتصادية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي حتى العام ٢٠٢٦" وجاء فيها: "هناك فجوة بين المجتمع العربي وبين سائر المجتمع بخصوص استخدام الوسائل الرقمية لأغراضٍ غير التصفح في الشبكات الاجتماعية، ومنها استهلاك معلومات، استخدام لأغراض مهنية وما شابه. نحو ٤٠% من المجتمع العربي يستعملون الإنترنت لأغراض العمل مقابل ٦٨% من المجتمع اليهودي، لا يشمل الحريديم. الناطقون باللغة العربية يشكلون ٣% فقط من المستخدمين الذين يستهلكون خدمات حكومية، وهي نسبة أقل بأكثر من ٦ مرات من نسبتهم بين السكان."

وجاء كذلك أن هذا القرار يضع أمامه هدف "تقليص هذه الفجوات بعدة وسائل من أجل رفع امكانية القدرة الرقمية وتوفير الخدمات الحكومية. النشاطات التي ستتم في نطاق القرار سوف تساعد على زيادة استعمال الخدمات الحكومية بشكل رقمي. وهذا سيساعد على تحسين الخدمات الحكومية للمجتمع العربي وتقوية الثقة". في غضون ذلك يجب الإشارة إلى أنه في الوضع الحالي ١٠% فقط من صفحات المعلومات في مواقع الإنترنت الحكومية متوفرة باللغة العربية، وهذا يقيد قدرة استخدام المجتمع العربي لهذه الخدمات.

- **هل بدأ العمل الفعلي على تطبيق تعليمات القرار الحكومي؟**

تضمن القرار الحكومي المذكور توجيهات بشأن زيادة مساحة اللغة العربية في مواقع الخدمات الحكومية ومنها ما يتعلق بـ "المنظومة الرقمية الوطنية"، التي تدير شتى المواقع الحكومية ومواقع المؤسسات والسلطات التابعة للوزارات، وقد تم تحديد ميزانية قدرها ٤,٥ مليون شيكل على امتداد سنوات خطة تقليص الفجوات. وكذلك نص القرار الحكومي على تخصيص مبلغ مشابه لعمل المنظومة الرقمية الوطنية. كذلك، تم إصدار تعليمات وتوجيهات إلى جميع الوزارات الحكومية بتوفير منالية لغوية وثقافية للمجتمع العربي حتى ٥٠% على الأقل من المضمون والخدمات الرقمية المتوفرة في الوزارات، وذلك حتى نهاية العام ٢٠٢٥. القرار الحكومي تعهّد أيضاً بالقيام بنشاطات متعلقة بالمنالية الثقافية للخدمات، من خلال فحص الخدمات والنظر اليها على خلفية الاحتياجات المتميزة للمجتمع العربي، بدءا بمدى صلة الخدمات باحتياجاته وحتى مستوى يدمج ما بين الملاءمة اللغوية للأطياف المختلفة في المجتمع العربي، التصميم الذي يوفر الاحترام المتلائم وما شابه.

وجه القرار الحكومي تعليمات بالقيام بنشاطات وحملات تشجع الوزارات الحكومية والهيئات العامة على توفير المنالية اللغوية والثقافية للمضامين باللغة العربية، بما في ذلك محفزات مالية. وخصصت لذلك ميزانية قدرها ٧,٥ مليون شيكل على امتداد سنوات الخطة. ونص القانون أيضا على إقامة طاقم فرعي لتطبيق هذه التعليمات ومتابعتها. وهنا يطرح بحث المعهد التابع للكنيست السؤال التالي: ما هي وضعية تطبيق القرار الحكومي ٥٥٠، وهل تم فعلا تخصيص ميزانيات مثلما نص عليه القرار؟ وهل بدأ العمل الفعلي على تطبيق تعليمات القرار أم أنه ما زال على أبواب الوزارات والسلطات المختلفة؟

البحث يلاحظ أنه في نقاش سابق أجرته لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست، في كانون الأول ٢٠١٨، حول توفير اللغة العربية في المواقع الحكومية، قدمت اللجنة استنتاجات وتوصيات لمواصلة معالجة الموضوع، ومنها إقامة طاقم يشمل ممثلين عن الوزارات يتناول موضوع المنالية باللغة العربية. وأوصت اللجنة كذلك بتقديم تقرير سنوي يتابع أداء وزارات الحكومة في هذا المجال. وبعد مرور نحو ٤ سنوات ونيّف يبدو أن حجم توفير المنالية اللغوية باللغة العربية ما زال جزئيا فقط، ويحدّ من إمكانية مجموعة سكانية كبيرة بتلقي خدمات وممارسة حقوق. ولهذا السبب يجدر فحص ما هي المعيقات أمام دفع نشاطات لتوفير الخدمات والمعلومات باللغة العربية – كما يقول البحث.

- **تقرير الفقر: الفجوات الرقميّة تجد ترجمة لها في الفجوات الاجتماعية: -**

في مقال نشرته "قراءات إسرائيلية"، المجلة متعددة المجالات للعلوم الاجتماعية والإنسانية الصادرة عن الجامعة المفتوحة، تناولت مسألة انعدام المساواة الرقمية في إسرائيل وضرورة إجراء أبحاث حول الموضوع. ومما كتبته: إن الانتقال إلى الاستخدام الواسع للوسائل الرقمية يطرح أسئلة حول تأثيره على انعدام المساواة. ويسأل السؤال: في أية حالات يفاقم هذا الاستخدام الآخذ بالازدياد من درجة اللامساواة، وفي أية حالات يؤدي إلى تقليلها؟ إن اتساع عدم المساواة شائع عادة في صفوف المجموعات السكانية التي تملك إمكانية وصول منخفضة للإنترنت، وتتميز بمستوى منخفض من القدرة الرقمية. على سبيل المثال، طلاب يرغبون في مواصلة تعليمهم في الجامعات في إسرائيل خلال أزمة كورونا وانتقلوا إلى التعليم الرقمي، عانوا من مصاعب في الاتصال بشبكة الإنترنت وإجراء محادثات عبر الفيديو دون تشويش، وضربت مثالا على ذلك طلاباً من النقب.
وتكتب المجلة أنه إلى جانب التحديات والمخاطر المنوطة بالانتقال الرقمي هناك أيضا فرص، مثل إمكانية إجراء ترجمة نوعية أكثر ما بين اللغات. ومن جهة الباحثين يمكن لهذه التقنيات أن توسع الأدوات المتوفرة لديهم من أجل تقصي وتحديد أنماط من انعدام المساواة والتمييز. كذلك، فإن الحيز الرقمي يتميز بمنالية عالية للمعلومات والمعرفة بتكلفة منخفضة نسبيا، مثل إمكانية الوصول إلى بنوك معلومات أو دورات مهنية وأكاديمية وهذا شائع على نحو خاص في دول ذات عدد سكان صغير نسبيا، وإسرائيل واحدة منها. وفيما يتعلق بتلقي الخدمات المتعلقة بتحسين المكانة التشغيلية، وبالتالي الاجتماعية الاقتصادية، تقول المجلة إن الانتقال إلى التعليم الرقمي يعزز من إمكانية الوصول إلى التحصيل العلمي العالي، وهذا يشمل مواقع ليس فيها منالية للإنترنت، ومن شأن ذلك أن يمكّن طلابا يصلون من أماكن هامشية اقتصاديا جغرافيا أو ثقافيا من تلقي تعليم بدون أن يضطروا إلى دفع اثمان اجتماعية أو اقتصادية عالية.
في السياق نفسه تجدر الاشارة إلى أن تقرير الفقر الأخير، الذي صدر في أواخر العام الماضي، تطرق هو الآخر إلى مسألة الفجوات الرقمية بين المجموعات السكانية. فقد تحدث عن وجود ٢,٦ مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر، وفيما يتعلق بالتمييز أو انعدام المساواة الرقمي كتب أن الفجوات الرقمية عالية ونتيجة لذلك فإن الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المتدنية سيظلون دائما أقل استعدادا لعالم العمل المستقبلي، وللمهارات الرقمية المطلوبة في يومنا هذا. وسيكونون مطالبين على نحو أكيد ببذل جهود أكبر لكي يتساووا مع سائر المجموعات السكانية. وفي هذه الحالة فإنهم لن يعانوا فقط في

فجوات في التعليم بل أيضا من انعدام المساواة في فرص العمل وكذلك في المداخيل والمكانة الاجتماعية الاقتصادية عموماً.

ب- مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية: حقوق أكثر لليهود ومعارضة لتقويض المحكمة العليا: -

كشف "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" عن ارتفاع في نسبة اليهود الذين يرون أنهم يجب أن يحظوا بحقوق أكثر من العرب في إسرائيل، في حين يعتقدون أن النظام الإسرائيلي ديمقراطي حتى بالنسبة للعرب، فيما سجل تراجع كبير بثقة اليهود بمؤسسات الدولة.

أظهر استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" للعام ٢٠٢٢، الصادر عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، اتساع الفجوة السياسية في أوساط المواطنين اليهود وانعكاساتها على القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فيما سجل المؤشر زيادة حادة في نسبة اليهود الذين يعتقدون أن المواطنين اليهود في إسرائيل يجب أن يتمتعوا بحقوق أكثر من المواطنين غير اليهود.

بيّنت نتائج "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية" التي نشرت اليوم، الأحد، تراجعا كبيرا ومستمرا في ثقة اليهود بمؤسسات الدولة، بما في ذلك المحكمة العليا والحكومة والشرطة والكنيست والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، باستثناء مؤسستي الجيش (زيادة الثقة من ٧٨% إلى ٨٥%) والرئاسة (من ٥٥% إلى ٦٢%).

وأظهر المؤشر تعزز العلاقة بين الهوية السياسية للفرد في إسرائيل (يمين أو يسار أو وسط)، وبين موقفه في القضايا المختلفة، بما يشمل الحقوق والعلاقة بين السلطات والانقسام السياسي والثقة بمؤسسات الدولة والتوترات الاجتماعية خصوصا بين اليهود والعرب في إسرائيل؛ إذ كشف الاستطلاع عن "فوارق واضحة ومنهجية" بين المواقف التي عبر عنها من يُعرّف نفسه بأنه ينتمي إلى اليسار أو الوسط أو اليمين.

في المقابل، بيّن المؤشر أنه على عكس ما جرت عليه العادة في السابق، فإن تحديد الهوية السياسية بين ما إذا كان الشخص ينتمي إلى معسكر اليمين أو اليسار أو الوسط في أوساط اليهود، لم يعد يتعلق بالموقف من قضية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبات يشمل الآن جميع المجالات السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

كما خلص الاستطلاع إلى وجود علاقة وثيقة آخذة بالتصاعد بين الهوية الدينية (علماني، حريدي، قومي ديني) وبين الاصطفاف والتموضع السياسي لدى الفرد في المجتمع اليهودي، فكلما زاد تديّن الفرد انزاح بحدة نحو اليمين، خصوصا في أوساط الحريديين وتيار الصهيونية الدينية، فيما انقسم العلمانيون اليهود بالتساوي تقريبا بين اليمين واليسار والوسط.

وبحسب نتائج المؤشر، فإن ثقة الجمهور الإسرائيلي عموما بمؤسسات الدولة، سجلت أدنى مستوى منذ العام ٢٠١٢ (٦١%)، إذ عبّر ٣٣% من المستطلعة آراؤهم بثقتهم بمؤسسات الدولة عموما، علما بأن متوسط الثقة بمؤسسات الدولة في الفترة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٢٢ في أوساط اليهود بلغ ٤٩,٧%، وفي أوساط العرب وصل إلى ٣٦,٣%.

ويوافق ٦١% من الإسرائيليين، وفقا للاستطلاع، على أن "إسرائيل بحاجة إلى زعيم قوي لا يأخذ بعين الاعتبار مواقف الكنيست ووسائل الإعلام والرأي العام، من أجل معالجة المشاكل الخاصة لدولة إسرائيل"؛

وفي هذا الشأن هناك تقارب للنسب بين اليهود والعرب، فيما تظهر الفجوة بين اليسار (٣٨% يؤيدون هذه المقولة) والوسط (٥٤%) واليمين.(٦٨٪) .
وبيّن الاستطلاع أن ٥٥,٦% من الإسرائيليين يؤيدون أن يكون للمحكمة العليا سلطة لإلغاء قوانين الكنيست إذا تبين أنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية. وبحسب النتائج فإن تأييد العرب لمنح هذه السلطة للمحكمة العليا وصل إلى ٨٧% مقابل ٥١% لدى اليهود. وأظهر التقسيم حسب المعسكرات السياسية (لدى اليهود) أن غالبية المؤيدين هم من اليسار والوسط (٨٩% و٧٠%) مقابل أقلية لدى اليمين (٣٧,٥٪).

- "**العلاقة مع المواطنين العرب**"

وفي جواب على سؤال حول ما إذا كان النظام في إسرائيل "ديمقراطيا بالنسبة للمواطنين العرب كذلك"، يرى ٦٩% من اليهود أن النظام في إسرائيل ديمقراطي حتى بالنسبة للمواطنين العرب، في حين ظهرت فوارق كبيرة بين المعسكرات السياسية حول هذه المسألة: اليمين - ٧٤%؛ والوسط - ٦٩%؛ مقابل أقل من النصف لدى اليسار.(٤٧٪) .
في المقابل، يرى ٣١% فقط من المواطنين العرب أن النظام في إسرائيل ديمقراطي بالنسبة لهم أيضًا. الفرق في هذا الصدد كبير بين ناخبي الأحزاب العربية غير الصهيونية وبين ناخبي الأحزاب الصهيونية (١٩% مقابل ٦٢% على التوالي).
وأظهر الاستطلاع ارتفاعا حادا في نسبة اليهود الذين يعتقدون أن طبيعة العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل "سيئة" أو "سيئة للغاية" (من ٢٧% عام ٢٠١٨ إلى ٦٠% عام ٢٠٢٣). ووفقا للاستطلاع، يرى ٤% من اليهود فقط أن العلاقة بين اليهود والعرب جيدة، في المقابل يرى ٤٥% من العرب أن العلاقة بين العرب واليهود "سيئة" أو "سيئة للغاية"، في حين يرى ١٧% من العرب أن العلاقة مع اليهود "جيدة".
كما سجل المؤشر ارتفاعا واضحا في أوساط اليهود الذين يرون أن اليهود يجب أن يحظوا بحقوق أكثر من "غير اليهود" في إسرائيل - ٤٩% في العام ٢٠٢٢ مقابل متوسط يصل إلى ٣٦,٦% في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢٢، فيما يرى ٤٠% من اليهود أنه "لا رغبة لدى العرب في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي"، في حين يرى ٧٥% من العرب المستطلعة آراؤهم أن العرب معنيون بالاندماج.
وحول تقييم ما هو أقوى وأبرز توتر في المجتمع الإسرائيلي هو التوتر بين المواطنين العرب واليهود، علما بأنه بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ كان التوتر الأبرز والأقوى هو بين "اليمين واليسار"، ومنذ صيف عام ٢٠٢١ عاد التوتر بين العرب واليهود إلى قمة سلم التوتر بحسب "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية".